العدد الرابع عشر مجلد (٤) يوليو ٢٠١٩

المؤشرات الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

قطاع الاستثمار والموارد - الدعم الفنى للإستثمار

بنك الاستثمار القومي
NATIONAL INVESTMENT BANK
تنمية مصر رسالتنا

بنك الاستثمار القومي
NATIONAL INVESTMENT BANK

قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

المؤشرات الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

العدد الرابع عشر مجلد (٤) يوليو ٢٠١٩

مجلس الإدارة

الدكتورة/ هالة حلمي السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	(رئيس)
السيد/محمود منتصر إبراهيم نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي والعضو المنتدب	(نائب)
السيد/ أسامة عبد المنعم صالح وزير الاستثمار الأسبق	(عضو)
الأستاذة/ لبنى هلال نائب محافظ البنك المركزي المصري	(عضو)
السيد/ محمد محمود الأتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر	(عضو)
السيد/ عمر محمد حسن مستشار السيدة الدكتورة / وزيرة التضامن الإجتماعي	(عضو)
المستشار/ علاء الدين شهيب أحمد نائب رئيس مجلس الدولة رئيس إدارة فتوى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وملحقاتها	(عضو)
الدكتور/ خالد سري صيام رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية الاسبق	(عضو)
السيد/ محسن عادل الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	(عضو)
السيد/ شريف عاشور وكيل المحافظ لقطاع الرقابة والإشراف	(عضو)
السيد/ أبو بكر عبد الحميد حسن مستشار السيد الدكتور / وزير المالية	(عضو)
السيد/ شريف سمير محمود سامي الرئيس السابق للهيئة العامة للرقابة المالية	(عضو)

المحتويـــــات

العاصمة الإدارية الجديدة	٤
ارتفاع سعر الجنيه المصري أمام الدولار الامريكي	٨
التأمين الصحي الشامل	١١
أهم مؤشرات الاقتصاد المصري	١٤
قانون التأمينات الإجتماعية الجديد	٢٤
الفقاعة العقارية	٢٩
صناعة السيارات الكهربائية في مصر	٣٢

العاصمة الإدارية الجديدة

أرتكزت رؤية مصر ٢٠٣٠ على زيادة الرقعة العمرانية على أرض مصر، لمواجهة الكثافة السكانية، والتي تمثل تحديًا كبيرًا، ولذلك فقد كان من الحتمي بناء عدد من المدن الجديدة المتطورة، بحيث تواكب متطلبات الحياة والتقدم فى عصر جديد لتحقيق التنمية المستدامة لضمان الحفاظ على الأصول التاريخية والطبيعية المميزة التي تمتلكها القاهرة، وتسهيل المعيشة فيها من خلال بنية تحتية تتميز بالكفاءة ، لذلك تم البدء في إنشاء العاصمة الإدارية شرق مدينة القاهرة، وذلك لموقعها المتميز وقربها من منطقة قناة السويس والطرق الإقليمية والمحاور الرئيسية وتعتبر من أهم المشروعات القومية في مصر، كما يعد مشروع العاصمة الإدارية الجديدة أحد أكبر مشروعات التطوير العقاري في مصر.

ويبلغ عدد السكان المستهدف خلال المرحلة الأولى حوالى ٠,٥ مليون نسمة بالإضافة إلى عدد ٤٠ إلى ٥٠ ألف موظف حكومي يتم نقلهم بالمقرات الجديدة، مع التخطيط لزيادة الطاقة الاستيعابية إلى ١٠٠ ألف موظف بعد الثلاثة أعوام الأولى.

موقع العاصمة الإدارية الجديدة

تقع العاصمة الإدارية الجديدة على حدود مدينة بدر في المنطقة ما بين طريقي القاهرة / السويس، والقاهرة / العين السخنة، مباشرةً بعد القاهرة الجديدة ومدينة المستقبل ومدينتي. ويعتبر موقع العاصمة الادارية الجديدة من أهم ما يميزها حيث تبعد حوالي ٦٠ كم عن العين السخنة والسويس وعن مناطق وسط القاهرة. يعتبر طريق السويس المؤدي إلى طريق جندالي ٢، هو الطريق الأساسي المؤدي إلى العاصمة الجديدة – لحين الانتهاء من الطريق الأساسي وهو طريق محمد بن زايد. ويخطط لكي تكون المنطقة مقراً للبرلمان والرئاسة والوزارات الرئيسية، وكذلك السفارات الأجنبية ويتضمن المشروع أيضاً متنزه رئيسي ومطار دولي. وهو المشروع الذي من شأنه إدخال مفهوم جديد لطبيعة الحياة السكنية بمصر.

- تعادل مساحة العاصمة الإدارية الجديدة مساحة دولة سنغافورة.
- تبلغ مساحة العاصمة قرابة أربعة أضعاف العاصمة الأمريكية واشنطن.
- تبلغ مساحتها حوالى ١٧٠ ألف فدان، ويعتمد في تنفيذها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

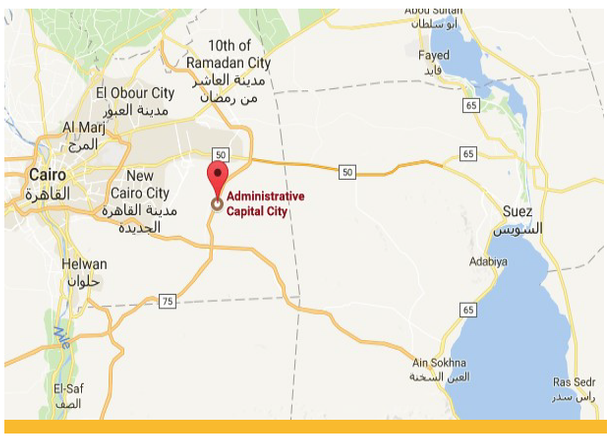

الأهداف التي تحققها العاصمة الإدارية الجديدة

لا شك أن إنشاء مشروع العاصمة الإدارية، الذي يعد حلم مصر المستقبل له أهداف عديدة تسعى الدولة لتحقيقها وتتمثل الأهداف الرئيسية كالآتي:

- تأسيس مدينة إدارية اقتصادية جديدة جاذبة للاستثمار، وتقع ضمن إقليم القاهرة الكبرى؛ ما يساهم في توسيع الحيز العمراني.
- التقليل من الزحام والضغط في القاهرة نظراً لنقل الوزارات والهيئات الحكومية لمقراتها الجديدة بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- توفير أكثر من مليون ونصف فرصة عمل لتساهم بذلك فى تقليل نسبة البطالة في مصر.
- جذب استثمارات جديدة ومستثمرين جدد مما يؤدي لتحسين الأقتصاد المصري وتحسن مستوى المعيشة للأفراد بالمجتمع.
- أن تكون مدينة خضراء يبلغ فيها نصيب الفرد من المسطحات الخضراء والمفتوحة ١٥ م٢/فرد.
- أن تكون مدينة مستدامة تُستخدم بها محددات الاستدامة فى الطاقة وتدوير المخلفات، ويتم تغطية ٧٠٪ من أسطح مبانيها بوحدات الطاقة الشمسية.
- أن تكون مدينة للمشاه ويُراعى بها تواصل أحياء المدينة من خـــلال شبكــة ممرات للمشاه والدراجات، حيث سيتم تخصيص ٤٠٪ من شبكة الطرق بها للمشاه والدراجات.
- أن تكون مدينة للسكن والحياة بمعنى أن تتضمن ٣٥٪ إسكان عالي الكثافة، و٥٠٪ إسكان متوسط الكثافة، و١٥٪ إسكان منخفض الكثافة، حيث إن ٣٠٪ من مساحة المدينة مخصص للسكن والحياة.
- أن تكون مدينة متصلة يُراعى بها تدرج جميع شبكات النقل والمواصلات (قطار – مترو – ترام – ترولى – باص – تاكسي).
- أن تكون مدينة ذكية تُقدم جميع خدماتها إلكترونيًا، كما تُغطى المدينة بشبكة المعلومات العالمية.
- أن تكون مدينة للأعمال وتُعد مركزاً للمال والأعمال يخدم إقليم القاهرة الكبرى، وإقليم قناة السويس.

المسئول عن إدارة المشروع

تقوم شركة مساهمة بإدارة مشروع تأسيس العاصمة الجديدة برأسمال يقدر بـ ٦ مليار جنيه.

تتكون الشركة من مجموعة من الإدارات الأساسية هي: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وهيئة المجتمعات العمرانية وجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة.

ويتكون مجلس إدارتها من ١٣ عضواً، منهم ٣ أعضاء ممثلين عن هيئة المجتمعات العمرانية، و٦ أعضاء من ذوي الخبرة، و٤ أعضاء ممثلين عن القوات المسلحة.

الشركات المنفذة

تشترك كُبرى شركات المقاولات في مصر في تأسيس كل من الحي السكني والحكومي في العاصمة الجديدة وهم:

طلعت مصطفى – المقاولون العرب – أبناء علام – كونكورد – تحالف أوراسكوم إلى جانب شركة بتروجيت للمقاولات – شركة وادى النيل – تحالف مصرى أسبانى – شركة "CSCEC" الصينية وهى الشركة التى تم تصنيفها أفضل شركة بين ٢٥٠ شركة مقاولات عالمية.

تفاصيل الإسكان في الحي السكني والحي الحكومي في العاصمة الجديدة

تنقسم العاصمة الجديدة إلى حي حكومي، وحي دبلوماسي، وحي سكني، وحي المال والأعمال.

-يتضمن مشروع العاصمة الإدارية الجديدة منطقتي تجمع محمد بن زايد الشمالي ومركز المؤتمرات، ومدينة المعارض، والحي الحكومي والحي السكني والمدينة الطبية والمدينة الرياضية والحديقة المركزية والمدينة الذكية.

- الحي الحكومي يتضمن ١٨ مبنى وزاريًا ومبنى للبرلمان، ومبنى لمؤسسة الرئاسة ومبنى لمجلس الوزراء.

- الحي السكني يضم ٢٥ حيًا، نحو ١,١ مليون وحدة سكنية، ٤٠ ألف غرفة فندقية، نحو ١٠ آلاف كم من الطرق.

- تستهدف وزارة الإسكان تنفيذ ٢٥ ألف وحدة سكنية في الحي السكني.

- مساحة الوحدة السكنية في الحي السكني تتراوح بين ١٠٠ متر وحتى ١٨٠ مترا.

- يستهدف المشروع جذب حوالي ٧ ملايين نسمة في المرحلة الأولى فقط.

الخدمات في العاصمة الجديدة

تحتوي العاصمة الجديدة على حديقة مركزية كبيرة تسمى "كابيتال بارك" تبلغ مساحتها أكثر من ١٠٠٠ فدان وطولها أكثر من ١٠ كم – أي ما يعادل مساحة الحديقة المركزية بنيويورك مرتين ونصف. وتم بناء النموذج الأول فقط على مساحة حوالى ٧ أفدنة.

تحتوى العاصمة على نهر أخضر بطول ٣٥ كيلو متر مرتبط بجميع أحياء وجامعات المدينة ليحاكي نهر النيل بمدينة القاهرة. ويعتبر النهر أكبر محور أخضر في العالم، يحتوي على حدائق مركزية وترفيهية بدخول مجاني على مساحة ٥ آلاف فدان.

تضم المدينة أول مركز للسيطرة والتحكم الأمني وخدمات السلامة العامة عن طريق ٦ آلاف كاميرا في المدينة.

سيتم ربط مشروع العاصمة الجديدة بخط سكة حديد جديد مع كافة شبكات سكك الحديد في الجمهورية.

سيتم ربط مشروع القطار الكهربائي بمدينة العاشر من رمضان وبلبيس عن طريق القطار الكهربائي.
سيتم إنشاء مطار دولي بالعاصمة الإدارية على مساحة ١٦ كم.
ستحتوي المدينة على عدة خدمات أخرى مثل: مركز للمؤتمرات – مدينة طبية – مدينة رياضية – مدينة للمعارض.

آخر المشروعات الخدمية في العاصمة الإدارية الجديدة التي تم افتتاحها

أول جامعة أجنبية في العاصمة الجديدة

صدر قرار جمهوري بإنشاء مؤسسة جامعية بالعاصمة الجديدة باسم "الجامعات الكندية في مصر" أول جامعة أجنبية في العاصمة الجديدة هي الفرع الدولي لجامعة جزيرة الأمير إدوارد الكندية.
تحتوي الجامعة على عدة خدمات مثل: ملاعب لكرة القدم وكرة السلة والتنس على الطراز الأوروبي على مساحة ٣٠ فدان.

مسجد الفتاح العليم

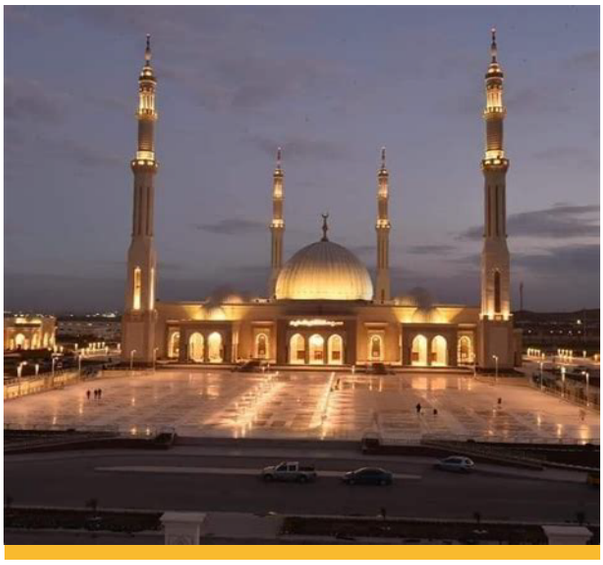

هو واحد من أكبر المساجد حول العالم ويقع المسجد على الطريق الدائري الأوسط ويسع المسجد ١٧,٠٠٠ شخص تبلغ المساحة الإجمالية للمسجد ١٠٦ فدان وطوله ٣,١٥٠ متر، يبلغ عدد المآذن: ٤ على الطراز الفاطمي بطول ٩٥ متر (٣١ دور)، عدد القباب: ٢١ قبة.

ارتفاع سعر الجنيه المصري أمام الدولار الامريكى

فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ اتخذت مصر قراراً اقتصادياً مهماً فى تاريخها، حينما أعلن محافظ البنك المركزي تحرير سعر صرف العملات الأجنبية، أو ما سمى حينها بـ "تعويم الجنيه"، ومن بعدها تم السيطرة على سوق الصرف، وتوجيه ضربة قاضية للأسواق السوداء، وكذلك أرتفعت أرصدة الاحتياطي من النقد الأجنبي لمصر لتصل إلى مستوى قياسي وهو ٤٤,٣ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠١٩ (بصفة مبدئية حسب البنك المركزي)، مع توقعات بأن ترتفع إلى ٤٥,٤ مليار دولار نهاية العام المالي القادم ٢٠١٩ - ٢٠٢٠.

بداية هناك قاعدة اقتصادية مهمة، هي أن توقع سعر محدد لسعر صرف العملة واحد من أصعب الأمور، لكن من الممكن وضع رؤية عامة حول الاتجاه السعري الذي سيكون عليه سعر الصرف، وفق أسباب ومحددات معينة. وعن الجنيه المصرى، يمكن القول أن التدفقات الدولارية الناتجة عن الاستثمار الأجنبى المباشر هي التي ستحسم الاتجاه العام لسعر الجنيه المصري، لأن هذه التدفقات تتسم بالقوة والثبات، على عكس أي مصادر أخرى تكون مرتبطة بأسعار الفائدة التي تجذب الأموال الساخنة.

هنا تظهر أهمية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاعات الإنتاج المختلفة، لأنها هي القوة الدافعة لاستقرار وزيادة قيمة الجنيه، فكل المؤسسات النقدية والمالية الدولية تؤكد على ضرورة السعي نحو اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة فى قطاعات أخرى بخلاف قطاع الطاقة، وإلى حد بعيد يمكن القول أن تلك الاستثمارات هي التي ستحدد الاتجاه العام لسعر صرف الجنيه المصري على المدى المتوسط والطويل.

تحسن سعر صرف الجنيه

حدث تحسن لسعر صرف الجنيه المصرى منذ بداية العام الحالى ٢٠١٩ بنسبة ٧٪، فقد بلغ سعر

صرف الجنيه أمام الدولار ١٦,٧ جنيه لكل دولار، وفقا لأسعار صرف ٢ يوليو ٢٠١٩، مقابل ١٧,٩٧ جنيه لكل دولار فى بداية يناير ٢٠١٩، وهو ما يؤكد أن سعر صرف الجنيه المصرى وصل إلى أعلى مستوى له منذ عامين.

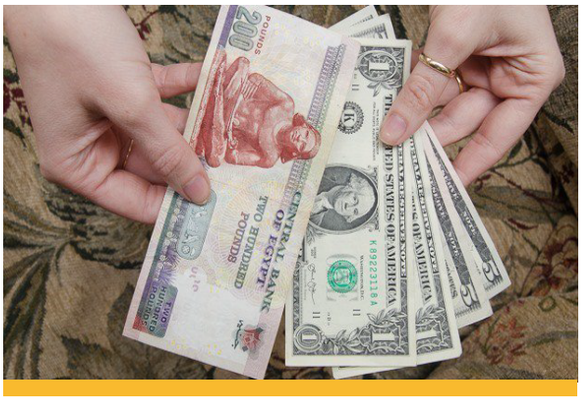

الأسباب التي قد تكون ساهمت في ارتفاع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار

لمعرفة هذه الأسباب يجب متابعة حركة الأسواق العالمية وفهم ما يحدث بها، وارتباطها بما يحدث فى مصر (أسباب خارجية)، فضلاً عن قراءة واقعية ومتزنة لحالة الاقتصاد المصرى وتأثيرها على التدفقات الاستثمارية الأجنبية (أسباب داخلية).

الأسباب الداخلية

•قرار إلغاء آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب، حيث اتخذ محافظ البنك المركزى فى ٤ ديسمبر ٢٠١٨ قرار بإلغاء آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب، والتي كانت تهدف لطمأنة المستثمرين الأجانب على إمكانية استرداد النقد الأجنبي عند التخارج. أما القرار الحالي فقد ساهم فى زيادة النقد الأجنبي حيث نتج عنه زيادة الطلب على أدوات الدين بالأسواق الناشئة، حيث ساهم فى تحسن التدفق النقدي الداخل إلى مصر من العملات الأجنبية فى السوق، ودفع بدوره سعر صرف الجنيه المصرى إلى التحسن.

• ارتفاع الاحتياطي النقدي المصري من العملات الأجنبية ليصل إلى ٤٤,٣ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٩.

•ارتفاع الحصيلة من قطاع السياحة، حيث شهد قطاع السياحة في مصر زيادة حصيلة السياحة خلال عام ٢٠١٨ بزيادة قدرها ١٦,٥٪ ليحقق ١١,٣ مليار دولار، وقد ساهمت السياحة بنسبة ١١,٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

•انخفاض فاتورة الإنفاق على المواد البترولية بعد اكتشافات الغاز الطبيعي وتحقيق مصر للاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، مما أدى بالتبعية إلى توفير العملات الأجنبية، وتقليل الطلب عليها، وهذا وفر بدوره ٣ مليارات دولار سنوياً.

•ارتفاع حصيلة تحويلات العاملين بالخارج، حيث بلغت قيمة تحويلات العاملين بالخارج ٢٥,٥ مليار دولار، حيث حقق فى مارس الماضى ٢,٣ مليار دولار، علماً بأنه كان ١,٨ مليار دولار خلال فبراير ٢٠١٩ بزيادة قدرها ٢٣,٥ ٪ .

•زيادة الصادرات المصرية، حيث حققت الصادرات خلال عام ٢٠١٨ زيادة بنسبة ١١,٦ ٪ لتصبح فى حدود ٢٥,٥ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى زيادة الصادرات البترولية والصادرات من الحاصلات الزراعية.

•انخفاض الاستيراد، حيث تراجعت فاتورة الاستيراد من الخارج، لتتراوح فى حدود ٥٥ إلى ٦٠ مليار دولار سنوياً، حيث كانت من قبل فى حدود ٧٥- ٨٠ مليار دولار سنوياً.

الأسباب الخارجية

• تحول الاستثمار للأسواق الناشئة ففي أحد التقارير التي نشرتها صحيفة فايننشال تايمز البريطانية والذي أشار إلى تدفقات بقيمة ٥٨ مليار دولار دخلت الأسواق الناشئة في يناير ٢٠١٩، بينما تشير بيانات أخرى صادرة عن معهد التمويل الدولى إلى أن حجم تلك التدفقات بلغ ٥١,١ مليار دولار، وهي أفضل تدفقات شهرية منذ عام. مصر استحوذت على ١٤٪ من الأموال التى دخلت الأسواق الناشئة خلال يناير ٢٠١٩. حيث تشير الأرقام إلى أن إجمالى التدفقات الدولارية لمصر خلال شهري يناير وفبراير ٢٠١٩ بلغت أكثر من ١٠ مليار دولار، ففي شهر يناير تدفق على مصر ٢,١٨ مليار دولار استثمارات أجنبية فى أذون الخزانة، و٤ مليار دولار عبارة عن إصدار سندات خزانة دولارية، ومليارى دولار قرض صندوق النقد الدولى، وخلال شهر فبراير تدفق على مصر ٢,٤٤ مليار دولار، وهو ما يؤكد أن التحويلات الخارجية أحدثت أثراً مباشراً على مصر، وعلى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكي، وهو أحد الأسباب فى هذا التراجع فى قيمة الدولار مقابل الجنيه.

•تحسن المؤشرات الاقتصادية لمصر خلال الفترة الراهنة، مما أدى إلى إشادة كافة المؤسسات العالمية والبنك الدولي وشركات التصنيف الائتماني بتحسن مؤشرات مصر. ففي تقرير لوكالة بلومبرج أشار إلى أن الجنيه المصري ثاني أفضل عملات العالم أداء في ٢٠١٩ بعد الروبل الروسي، وقد رصدت الوكالة تحسن أداء الجنيه المصري على مستوى العالم خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالى ٢٠١٩ بنحو ٦,٥٪ أمام الدولار الأمريكى. كل ذلك ساهم فى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب للدخول بقوة فى السوق المصرية، سواء كان فى البورصة المصرية أو الاستثمار فى أدوات الدين الحكومية، حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية فى البورصة وأدوات الدين الحكومية نحو ٢٦ مليار دولار.

• استطاع الاقتصاد المصري تجنب التأثيرات السلبية للأزمة المالية في تركيا والأرجنتين.

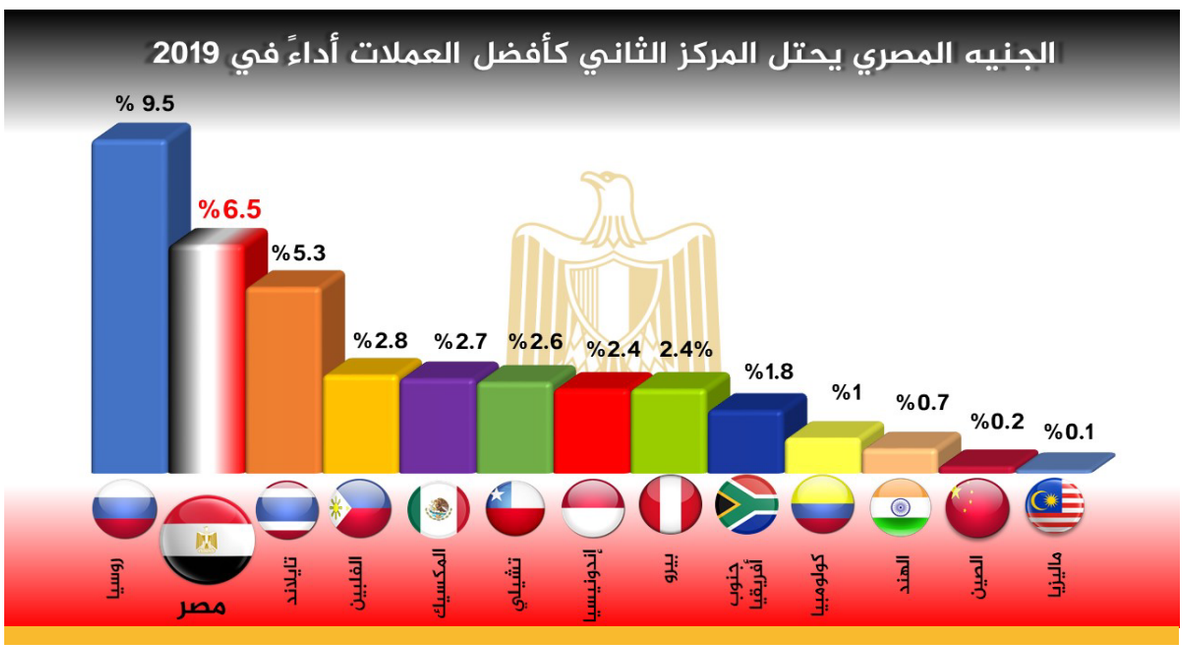

التأمين الصحي الشامل

يعد مشروع قانون التامين الصحي الشامل الجديد، من أبرز القوانين التي خرجت لائحته التنفيذية في ٨ مايو ٢٠١٨، ليتحول من مجرد حلم إلى حقيقة.

هناك تحديات كثيرة تواجه التأمين الصحى الحالى، منها تعدد قوانين العمل بالتأمين الصحي، وعدم قدرة النظام على تغطية العمالة غير الرسمية، وجمع هيئة التأمين الصحي الحالية بين التمويل وإدارة الأموال وتقديم الخدمة والرقابة ، وزيادة معدلات خـروج المشتركين ذوي الدخـول المرتفعة ، بالاضافة الى تدني دخل الطبيب، وانعدام حرية الاختيار للمرضي بالنسبة لمكان العلاج أو الطبيب المعالج .كما أنه في القانون القديم هناك ٧٠٪ من الخدمة الطبية كان يتحملها المواطن نظرًا لضعف التمويل وعدم قدرة الدولة على التحمل، وما يميز القانون الجديد فصل التمويل عن مقدم الخدمة وأيضاً عن الاعتماد والرقابة.

ويغطى قانون التأمين الصحى الجديد جميع أفراد الأسرة وليس الفرد المؤمّن عليه فقط، ويعالج جميع الأمراض. ويطبق القانون على مجالات الخدمات الصحية التأمينية، ولا يطبق على خدمات الصحة العامة والوقائية والخدمات الإسعافية وخدمات تنظيم الأسرة، وعلى الخدمات الصحية الخاصة بتغطية الكوارث الطبيعية والأوبئة، وما يماثلها من خدمات تلتزم بها سائر أجهزة الدولة مجاناً. ويتم الإلغاء التدريجى للعلاج على نفقة الدولة في كل مرحلة يتم تطبيق التأمين الصحي الإجتماعي الشامل بها، وسيتم إلغاؤه كلياً مع تعميم تطبيق النظام على الجمهورية.

مراحل تطبيق قانون التامين الصحي الشامل الجديد

يطبق القانون على ٦ مراحل، على مدار ١٥ عاماً تبدأ من ٢٠١٨ -٢٠٣٢.

المرحلة الأولى: ٢٠١٨-٢٠٢٠ وتشمل محافظات: بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، جنوب سيناء، وشمال سيناء.

المرحلة الثانية: ٢٠٢١-٢٠٢٣ وتشمل محافظات: الأقصر، مطروح، البحر الأحمر، قنا، وأسوان.

المرحلة الثالثة: ٢٠٢٤-٢٠٢٦ وتشمل محافظات: الإسكندرية، البحيرة، دمياط، سوهاج، وكفر الشيخ.

المرحلة الرابعة: ٢٠٢٧-٢٠٢٨ وتشمل محافظات: بنى سويف، أسيوط، المنيا، الوادى الجديد، والفيوم.

المرحلة الخامسة: ٢٠٢٩-٢٠٣٠ وتشمل محافظات: الدقهلية، الشرقية، الغربية، والمنوفية.

المرحلة السادسة: ٢٠٣١-٢٠٣٢ وتشمل محافظات: القاهرة، الجيزة، والقليوبية.

المستفيدين من قانون التأمين الصحى الجديد

قانون التأمين الصحي الحالي يستوعب الأطفال دون السن المدرسية، والأطفال في المدارس والعاملين بالجهاز الإداري للدولة، بينما التأمين الصحي الشامل المقرر تطبيقه يستوعب جميع فئات المجتمع ككل، أي إن المجتمع كله سيخضع لمظلته التأمينية مقابل تسديد اشتراكات.

قيمة الاشتراكات

نسبة اشتراك المواطنين في القانون الحالي تتراوح بين ١٪ للموظف من الأجر التأمينى، و٣٪ من صاحب العمل شهرياً، وفي القانون الجديد ستكون بنفس تلك النسبة، لكن على إجمالى الدخل، فضلاً عن دفع رب الأسرة اشتراكات المسئول عنهم، وهم: الزوجة غير العاملة بنسبة ٢,٥٪، وباقى أفراد العائلة بنسبة ٠,٧٥٪ عن كل شخص، وتدفع خزانة الدولة اشتراك غير القادرين. كما يدفع المشترك فى التأمين الصحى الجديد نسبة رمزية ، وقت إجراء الأشعة تصل الى ١٠٪ و٢٠٪ للتحاليل، بينما العمليات الجراحية تجري نظير دفع ٥٪ بحد أقصي ٣٠٠ جنيه.

أما غير القادرين فالدولة تتحمل جميع النفقات عنهم، ومصادر تمويلها مساهمات الدولة لغير القادرين، والاشتراكات والرسوم التي تفرض لصالح الصحة على السجائر والتبغ وغيرها، وستشارك المستشفيات الخاصة في تقديم الخدمة الطبية بـ«شروط» من خلال التعاقد معها.

انطلاق المرحلة الأولى

في الأول من شهر يوليو ٢٠١٩ انطلقت المرحلة الأولى من منظومة التأمين الصحي الشامل الجديد في محافظة بورسعيد ، بشكل تجريبي لمدة شهرين، بعد أن استعدت وزارة الصحة بتجهيز ٧ مستشفيات، و ٢٠ وحدة صحية، وجار تجهيز حوالي ١٧ وحدة صحية، و ٤ مستشفيات في المحافظة. وتكلفة تطوير مستشفيات بورسعيد استعداداً لتطبيق قانون التأمين الصحي الشامل بلغت نحو ٥ مليارات جنيه.

وسيكون لكل مواطن ملف خاص لدى طبيب الأسرة مدون عليه تاريخه المرضي. كما أن القانون لا يعالج أفرادًا إنما مسئول عن علاج الأسرة بالكامل. وكل وحدة صحية تقدم خدمات طبية لـ٢٠ ألف مريض. وسيتم التعاقد مع المستشفيات الخاصة بعد حصولها على شهادة الاعتماد والجودة. ومساهمات المرضى في العمليات الجراحية ٥٪ بحد أقصى ٣٠٠ جنيه.

دور وزارة الصحة

سوف يقتصر دور وزارة الصحة عند خدمات الإسعاف والطب الوقائي بعد تنفيذ قانون التأمين الصحي الجديد.

عملت وزارة الصحة في ١٥ ملف من أجل تفعيل القانون "تسعير الخدمة وإدارة التكليف والميكنة وتجهيز الوحدات والمستشفيات". كما تختص وزارة الصحة بوضع تسعيرة الخدمات الصحية التي ستقوم بشرائها من القطاع الخاص.

اخيراً التكلفة الاجمالية لنظام التأمين الصحـــــي الشامل الجديد تتراوح ما بين ٨٠ وحتى ١٢٠ مليار جنيه.

مراحل تطبيق قانون التأمين الصحي الشامل الجديد

أهم مؤشرات الاقتصاد المصرى

معدل نمو الناتج المحلي

توقع البنك الدولي وصول معدل نمو الاقتصاد المصري خلال العام المالي الحالي الذي ينتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ إلى ٥,٥٪، على أن يرتفع إلى ٥,٨٪ في العام المالي المقبل ٢٠٢٠/٢٠١٩، ليصل إلى ٦,٠٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٠، كما أوصى تقرير لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس النواب، بشأن خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، بالعمل على استمرار الاتجاه التصاعدي لمعدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٧,٢٪ بنهاية عام ٢٠٢٣/٢٢.

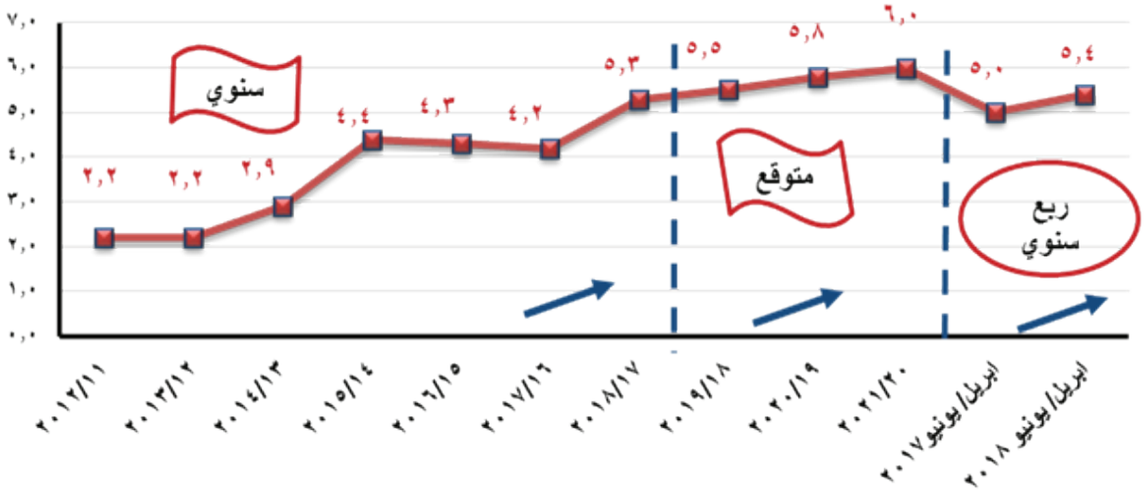

اسهامات بنود الإنفاق في نمو الناتج المحلي بسعر السوق / نقطة مئوية

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩/١٨ بنحو ٥,٥٪ مقارنة بنحو ٥,٢٪ خلال عام ٢٠١٨/١٧، وحقق صافي الصادرات مساهمة إيجابية في النمو بـ ١,٨ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ١,٤ في العام السابق عليه، كما ساهم الاستهلاك الخاص والعام في النمو بنحو ١,١ نقطة مئوية مقارنة بنحو ٣,٧ في العام السابق عليه، فضلاً عن مساهمة الاستثمارات في النمو بنسبة أكبر بلغت ٢,٤ نقطة مئوية مقارنة بنحو ١,٨ نقطة مئوية في العام السابق.

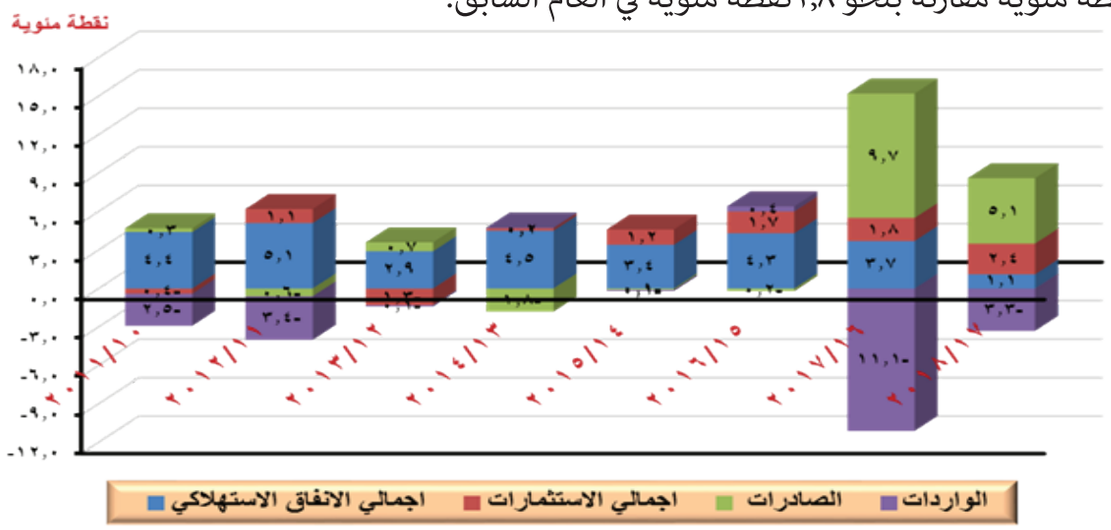

تعداد السكان ومعدل النمو الشهري

سجلت الساعة السكانية في ٢٢ يوليو ٢٠١٩، وصول عدد سكان مصر بالداخل إلى ٩٩ مليون نسمة، بزيادة مليون نسمة في أقل من ٨ أشهر، حيث بلغ تعداد السكان ٩٨ مليون نسمة في ١١ ديسمبر ٢٠١٨، وعلى مستوى التوزيع الجغرافي للسكان، سجلت محافظة القاهرة أعلى المحافظات عدداً بنحو ١٠ ملايين نسمة، تلاها محافظة الجيزة بنحو ٩ مليون نسمة، وجاء في المركز الثالث محافظة الشرقية ٧,٥ مليون نسمة، وفى المقابل، سجلت محافظة شمال سيناء، أقل المحافظات عدداً للسكان، حيث بلغ عدد سكانها نحو ٤٥٠,٥ ألف نسمة.

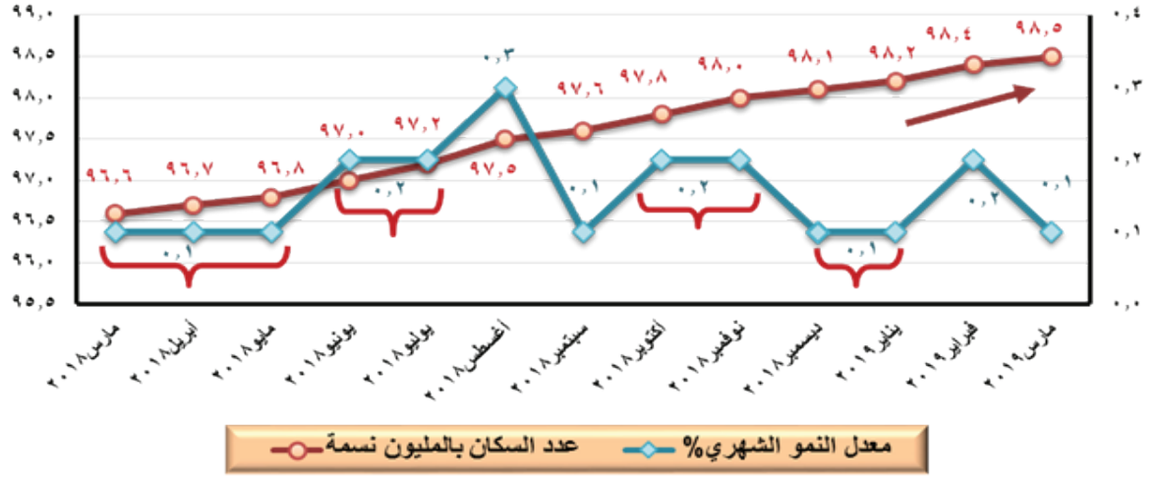

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تراجع معدل البطالة خلال الربع الأول من يناير حتى مارس عام ٢٠١٩ ، مسجلاً ٨,١٪، مقابل ٨,٩٪ خلال الربع السابق عليه مباشرة، في حين تراجع بنسبة ٢,٥٪ مقارنة بالربع المماثل من عام ٢٠١٨ والذي سجل معدل البطالة خلاله ١٠,٦٪.

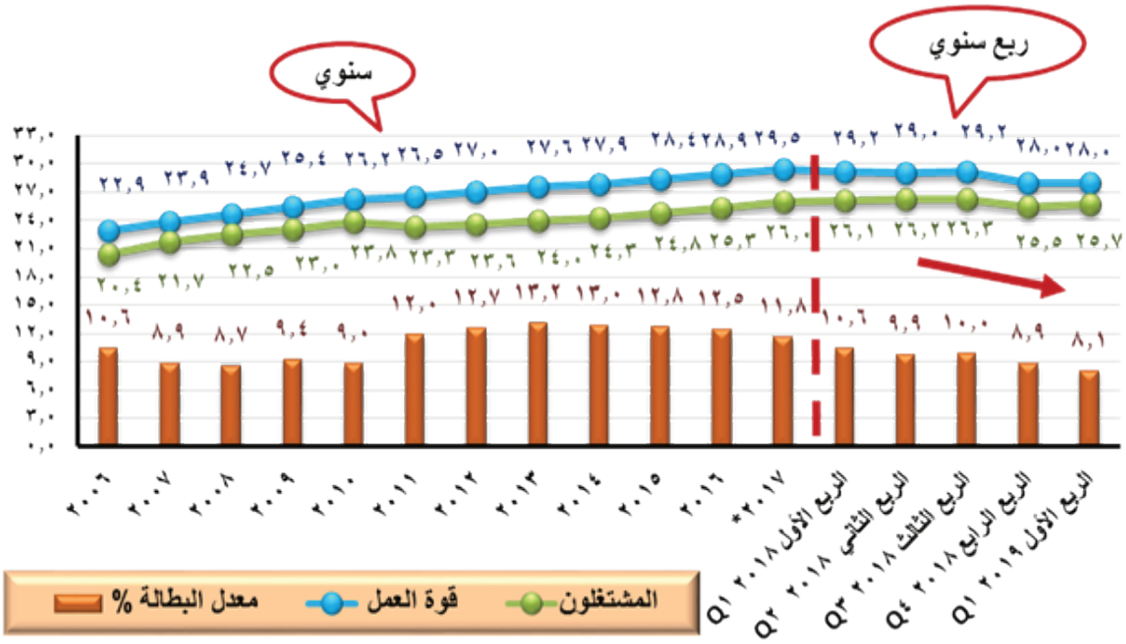

معدل التضخم وفقًا لأسعار المستهلكين

ارتفع معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية في مايو ٢٠١٩ إلى ١٣,٢٪، مقابل ١٢,٥٪ في أبريل ٢٠١٩، وكان قد سجل ١١,٥٪ على الأساس السنوي في مايو ٢٠١٨، حيث بلغ على مستوى الجمهورية ٣١١,١ نقطة في مايو ٢٠١٩، مسجلاً ارتفاعًا نحو ١,٠٪ عن شهر أبريل السابق له، وترجع أسباب هذا الارتفاع لزيادة في غالبية أسعار مجموعات السلع والخدمات وخاصة أسعار مجموعة الفاكهة التي ارتفعت بنسبة ١٨,١٪، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة ٣,٦٪.

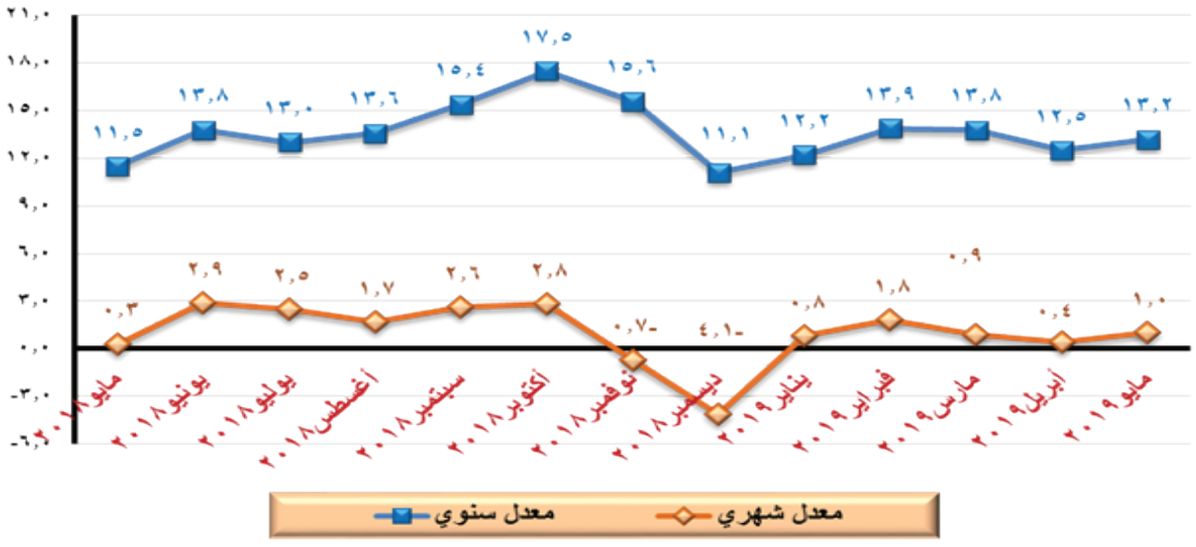

عائدات هيئة قناة السويس

كشف تقرير عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أن إيرادات قناة السويس خلال الفترة من "يوليو ٢٠١٨ حتى أبريل ٢٠١٩ "، بلغت نحو ٨٤,٥ مليار جنيه، وسجل في شهر أكتوبر ٢٠١٨ أعلي إيرادات للقناة بلغت نحو ٩ مليارات جنيه، في حين سجلت الإيرادات خلال أبريل ٢٠١٩ نحو ٨,٣ مليار جنيه.

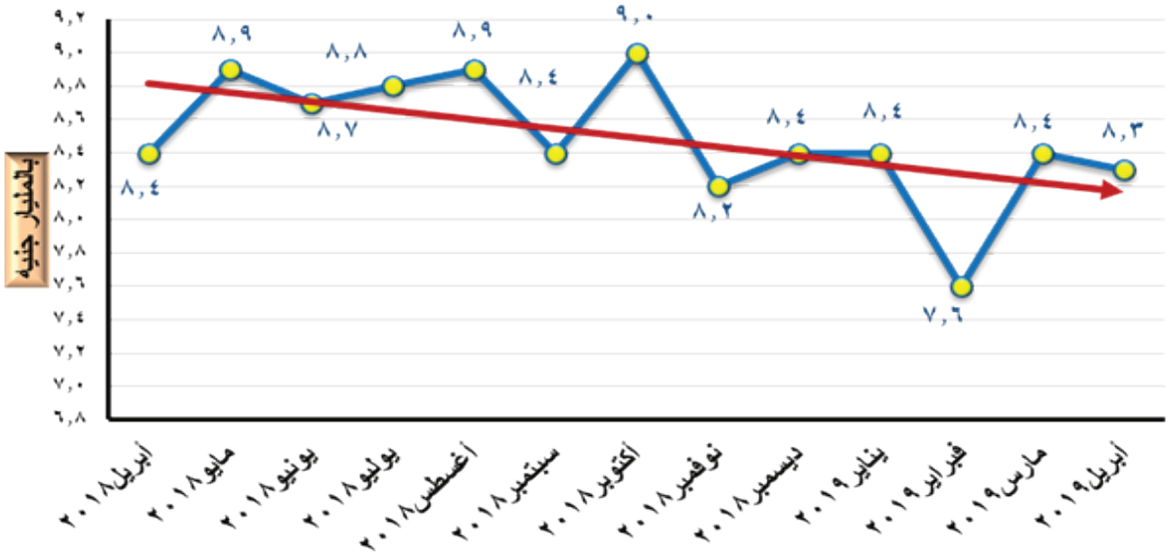

السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري ارتفاع حجم السيولة النقدية المحلية إلى ٣,٧٦٢ تريليون جنيه في نهاية أبريل ٢٠١٩، مسجلة زيادة نحو ٣٠٨ مليار جنيه، بمعدل ٨,٩٪ خلال الفترة من يوليو إلى أبريل ٢٠١٩/٢٠١٨، انعكست في نمو كل من أشباه النقود بمقدار ٢٤٧ مليار جنيه بمعدل ٩,٤٪، والمعروض النقدي بنحو ٦٠ مليار جنيه بمعدل ٧,٣٪.

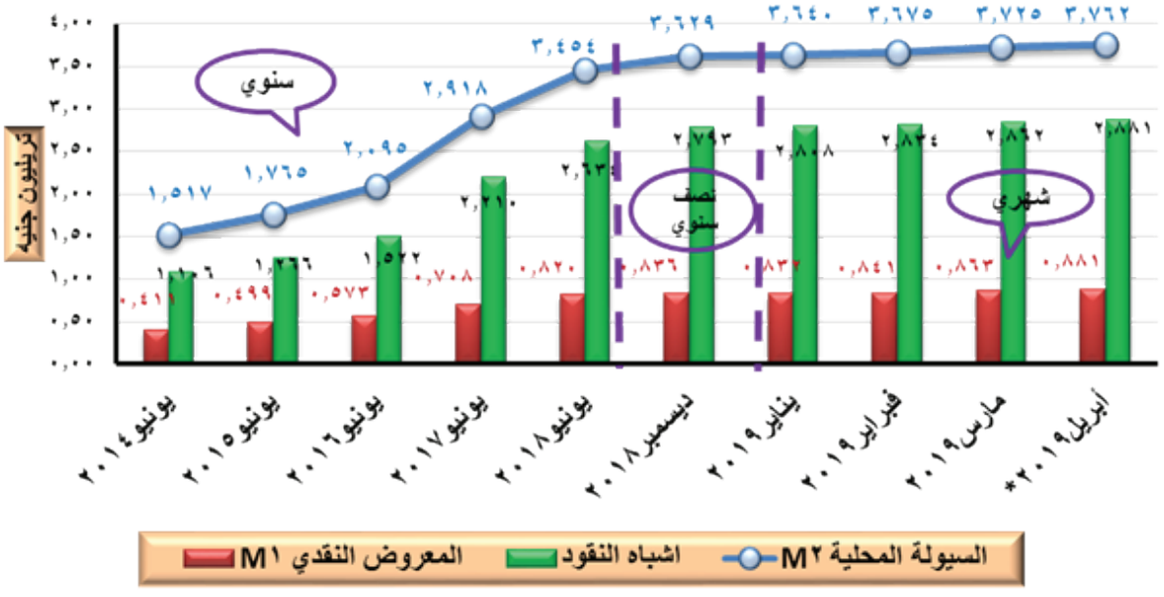

نمو إجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية

أعلن البنك المركزي المصري، عن ارتفاع ودائع البنوك المحلية بنهاية أبريل ٢٠١٩ لتسجل ٣,٩٣٢ تريليون جنيه مسجلة زيادة نحو ٣٦٢ مليار جنيه بمعدل ١٠,١٪ خلال الفترة من يوليو إلى أبريل ٢٠١٩/٢٠١٨، كما سجلت الودائع غير الحكومية بالعملة المحلية بنهاية إبريل ٢٠١٩ نحو ٢,٥٦٧ تريليون جنيه، وسجلت الودائع غير الحكومية بالعملة الاجنبية ٧٤٩,٩ مليار جنيه.

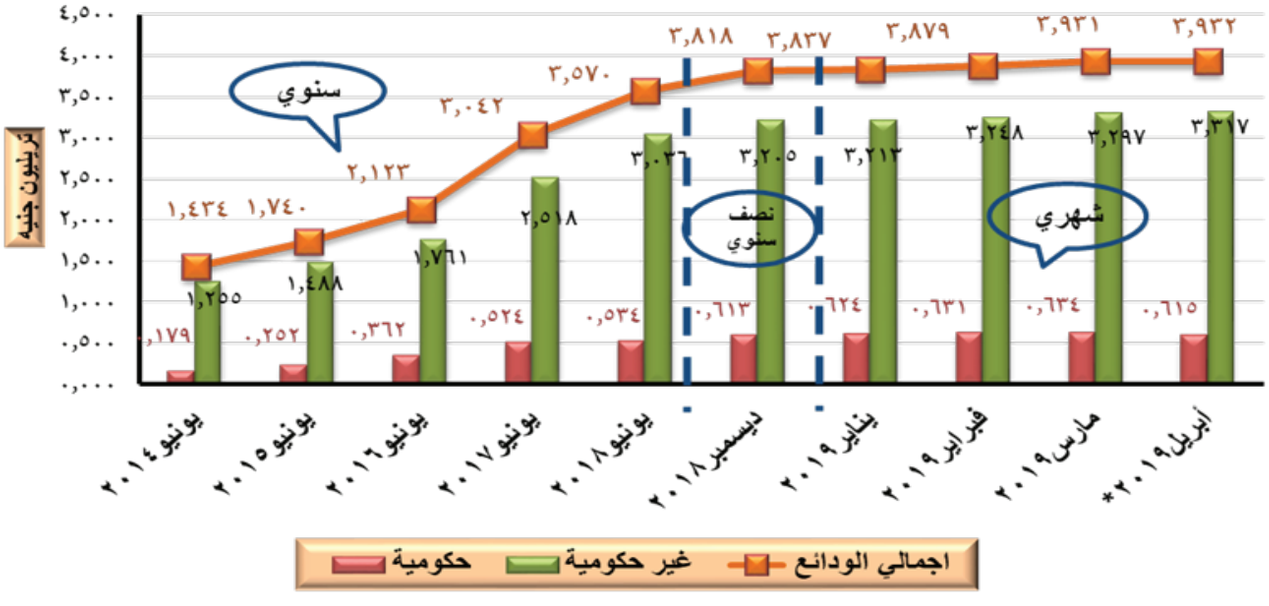

صافي الاحتياطيات الدولية

أعلن البنك المركزي المصري، ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية إلى ٤٤,٢٧٥ مليار دولار أمريكي في نهاية مايو ٢٠١٩، مقابل نحو ٤٤,٢١٨ مليار دولار بنهاية أبريل ٢٠١٩، محققًا زيادة تقدر بنحو ٥٧مليون دولار ويغطي الاحتياطي الأجنبي نحو ٧,٩ شهر واردات سلعية.

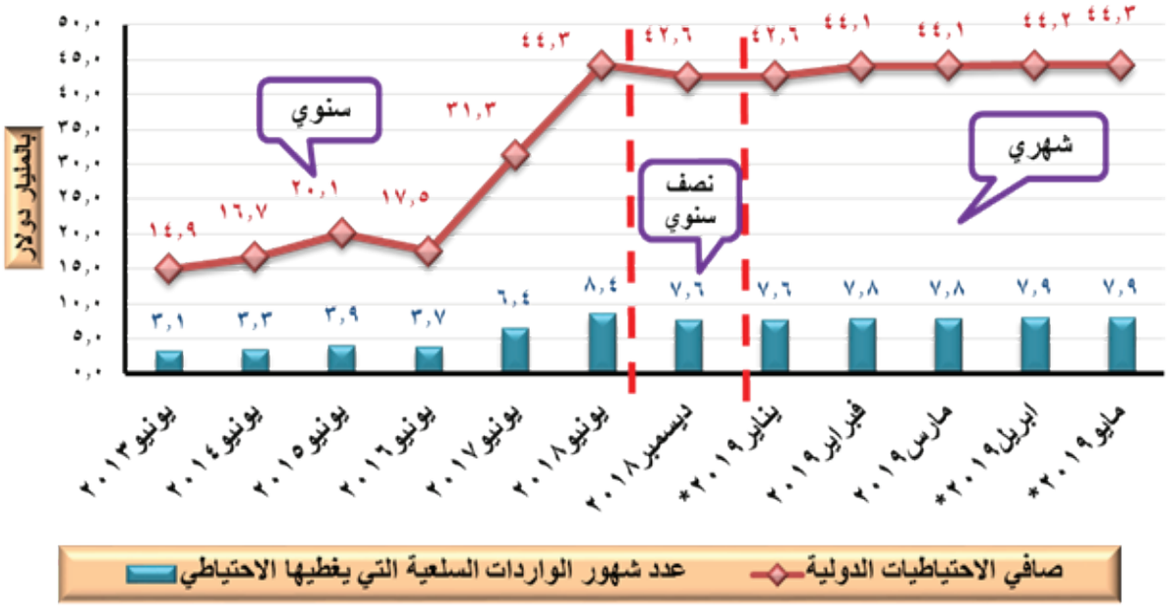

التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك

وفقًا لبيانات البنك المركزي، ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك بنهاية أبريل ٢٠١٩ نحو ١,٨٧٢ تريليون جنيه بزيادة قدرها ٢٤٢ مليار جنيه بمعدل ١٤,٨٪ خلال الفترة من (يوليو٢٠١٨ إلى أبريل٢٠١٩).

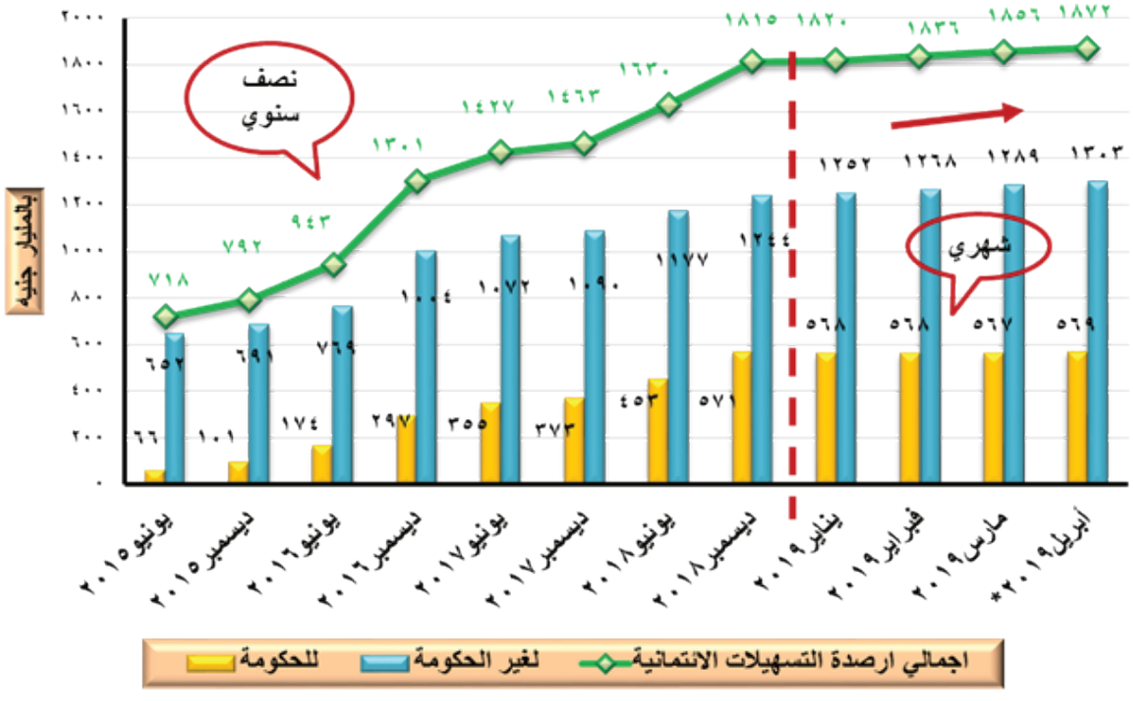

تطور أسعار العائد للجنيه المصري

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري، في اجتماعها يوم ١١ يوليو ٢٠١٩ الإبقاء على كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوي ١٥,٧٥٪ و١٦,٧٥٪ و١٦,٢٥٪ على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٦,٢٥٪.

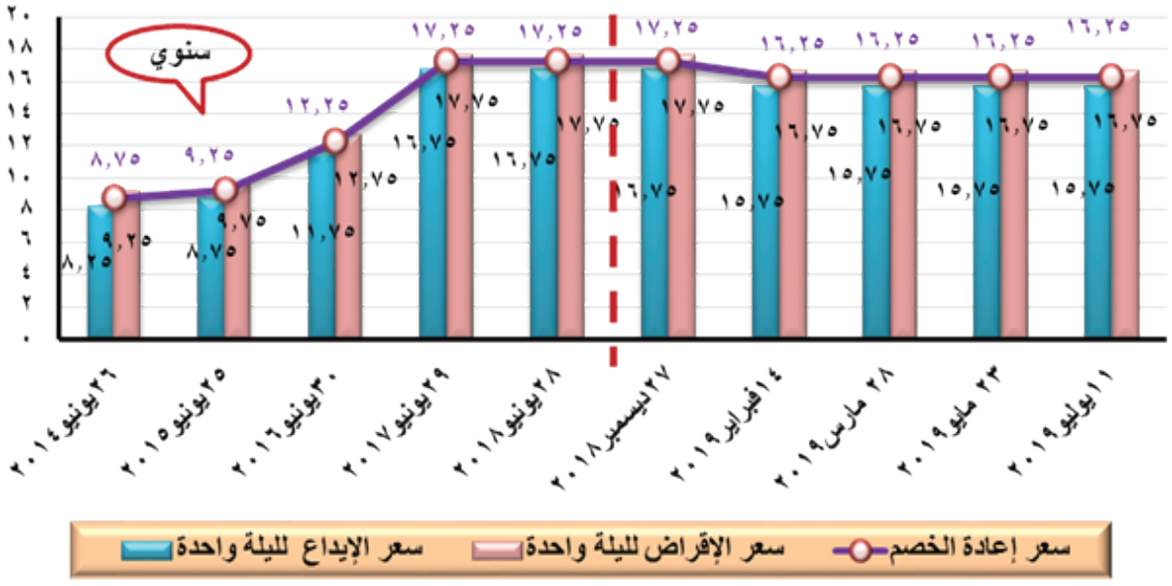

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الفترة من يوليو – مايو ٢٠١٩/١٨ لتبلغ ٦١٣,٤ مليار جنيه بنسبة ٨٠,٢٪ من اجمالي الإيرادات، سجلت ضريبة القيمة المضافة ٣١٠ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٩,٧٪، كما ارتفعت ضريبة الدخل والأرباح لنحو ٢١٤,٢ مليار جنيه، وسجلت الضرائب العقارية ٥٣,٦ مليار جنيه بزيادة نحو ١٢,٨٪ عن نفس الفترة من العام السابق.

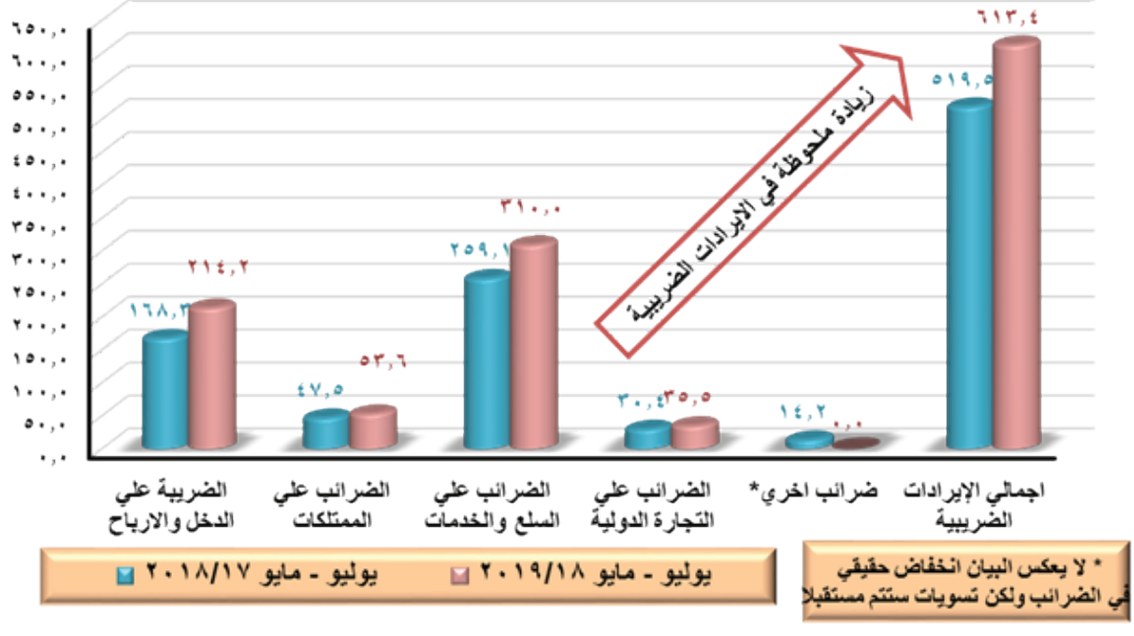

العجز الكلي

أعلنت الحكومة المصرية، أن موازنة العام المالي ٢٠١٩/١٨ حققت فائض أولي بنسبة ٢٪ من الناتج المحلى، وعجز كلي بنسبة ٨,٢٪، رغم أن المُستهدف كان بنسبة قدرها ٨,٤٪، حيث ساهمت الوفورات المحققة في الدعم بشكل كبير في تحسين عجز الموازنة العامة خلال العام المالي السابق وفقا للمؤشرات المبدئية، ويرجع ذلك لارتفاع الإيرادات بوتيرة أعلى من المصروفات لتبلغ ١٩,٦٪ للإيرادات، ١٢,٢٪ للمصروفات.

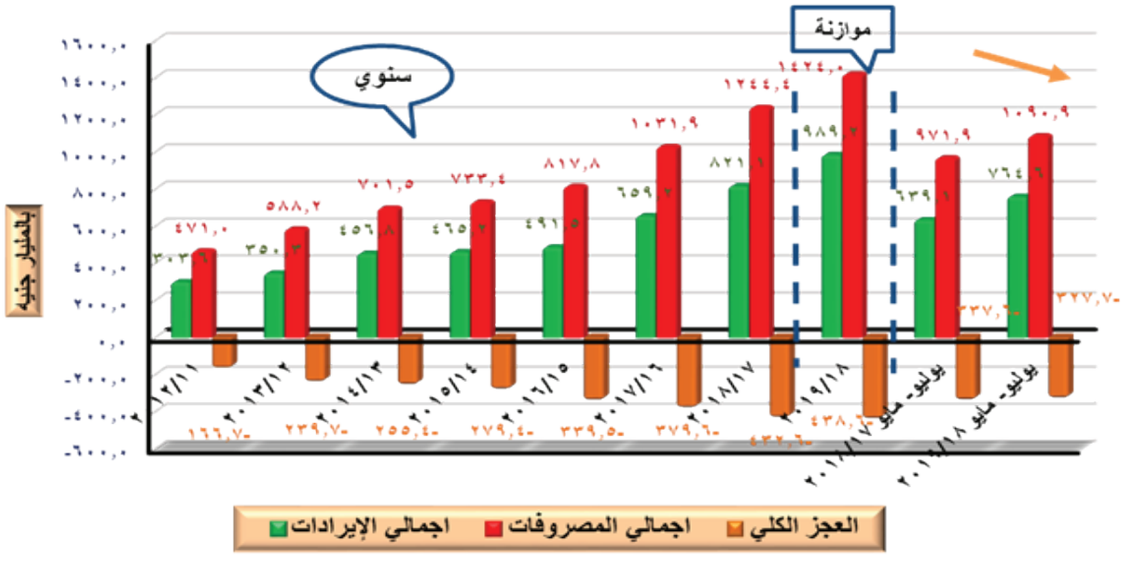

هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال الفترة من يوليو - مايو ٢٠١٩/١٨

هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال الفترة من يوليو - مايو ٢٠١٨/١٧

الدين الخارجي المصري

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الدين الخارجي بمقدار ٣,٥ مليار دولار خلال الربع الأخير لعام ٢٠١٨، ليصل إلى ٩٦,٦١٢ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٨، كما ارتفع خلال عام ٢٠١٨ بنحو ١٣,٧٢٧مليار دولار بنسبة ١٦,٦٪، حيث سجل في نهاية ديسمبر ٢٠١٧ نحو ٨٢,٨٨٥ مليار دولار.

تطور الدين العام

أكد وزير المالية، بدء العمل بخطة جديدة لإدارة الدين تستهدف خفض معدلات الدين العام إلى ٨٠٪ من الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٢، خاصة بعد نجاح الدولة في خفض تلك النسبة من ١٠٨٪ لنحو ٩٧٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وقد تراجع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية سبتمبر ٢٠١٨ لنحو ٨٥٪.

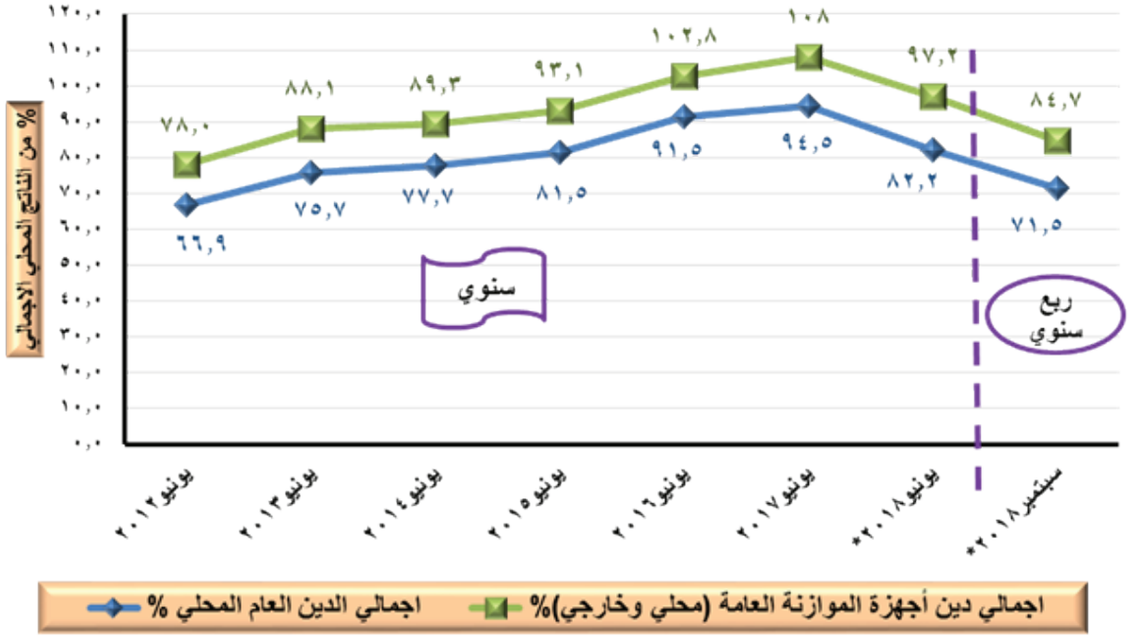

نصيب الفرد من الدين الخارجي

كشفت بيانات البنك المركزي، عن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي في نهاية الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ليسجل نحو ٩٠٦,٣ دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ٧٩٠,٨ دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٧، نتيجة لارتفاع رصيد الدين الخارجي لمصر، ليسجل نحو ٩٦,٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٨، بزيادة نحو ٤ مليار دولار بمعدل نحو ٤,٣٪ بالمقارنة بنهاية يونيو عام ٢٠١٨.

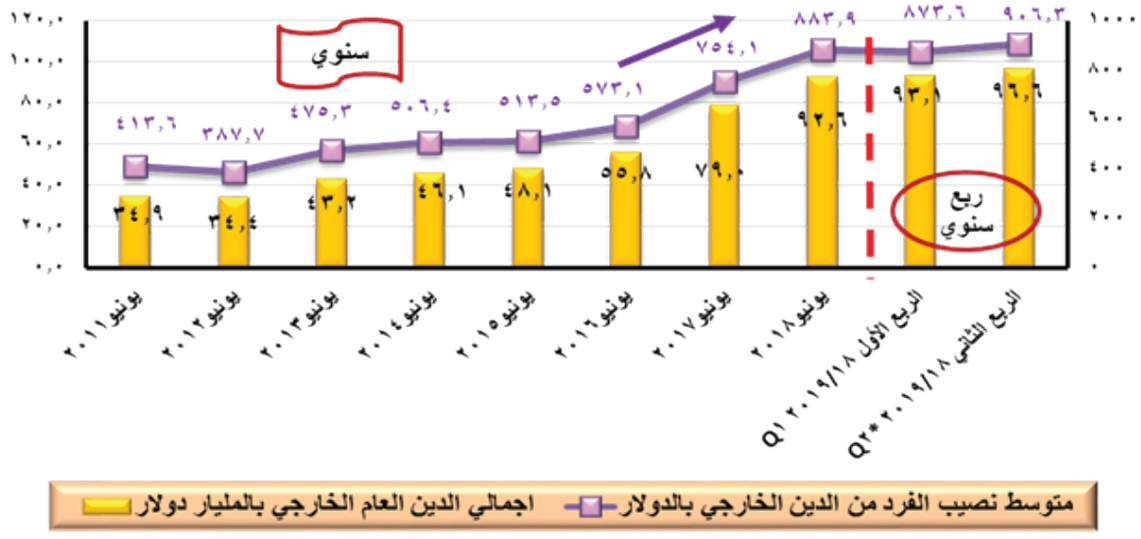

عجز ميزان المعاملات الجارية

أشارت البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري، إلى ارتفاع طفيف لعجز ميزان المعاملات الجارية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩/١٨ ليسجل نحو ٣,٩ مليار دولار مقابل ٣,٥ مليار دولار عن الفترة المماثلة من العام السابق عليه، حيث تراجع بأقل من نصف مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى تحقيق الميزان التجاري البترولي فائضاً للمرة الاولي منذ أكثر من أربع سنوات.

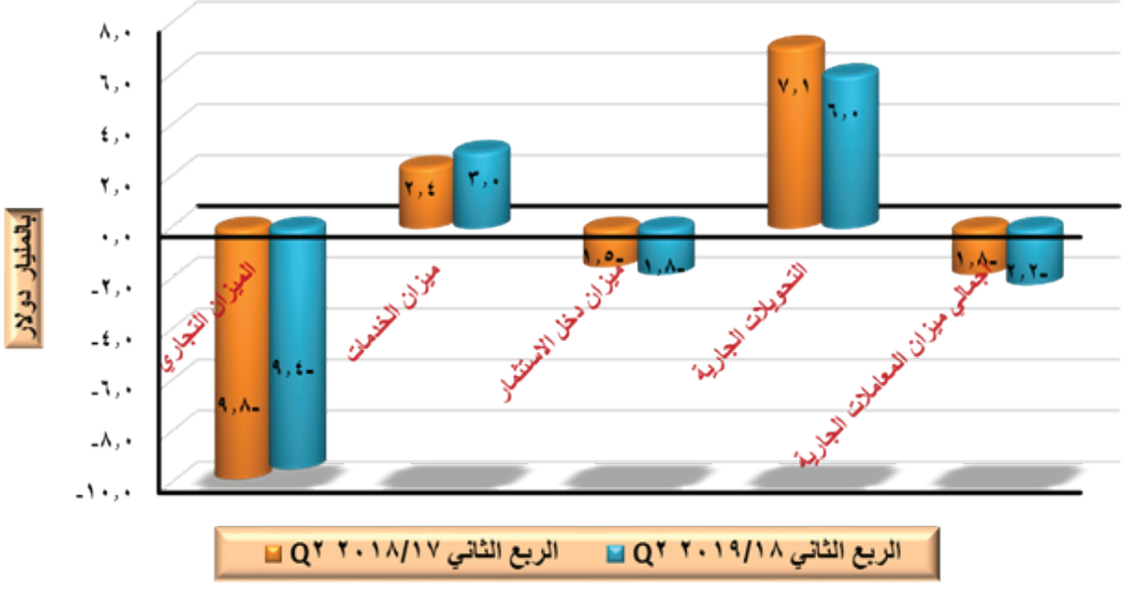

عجز الميزان التجاري

ارتفع العجز في الميزان التجاري خلال مارس ٢٠١٩ ليبلغ ٤,١٥ مليار دولار مقابل ٣,٧٧ مليار دولار خلال الشهر ذاته من العام السابق عليه بنسبة ارتفاع بلغت ١٠,١٪، حيث انخفضت قيمة الصادرات بنسبة ٣,٩٪، لتبلغ ٢,٥٨ مليار دولار خلال شهر مارس ٢٠١٩ مقابل ٢,٦٨ مليار دولار خلال الشهر ذاته من عام ٢٠١٨، معولاً السبب لتراجع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها الملابس الجاهزة بنسبة ٠,٤٪، البترول الخام بنسبة ٧,٣٪، البرتقال الطازج بنسبة ٥٥,٤٪، البطاطس بنسبة ١,١٪.

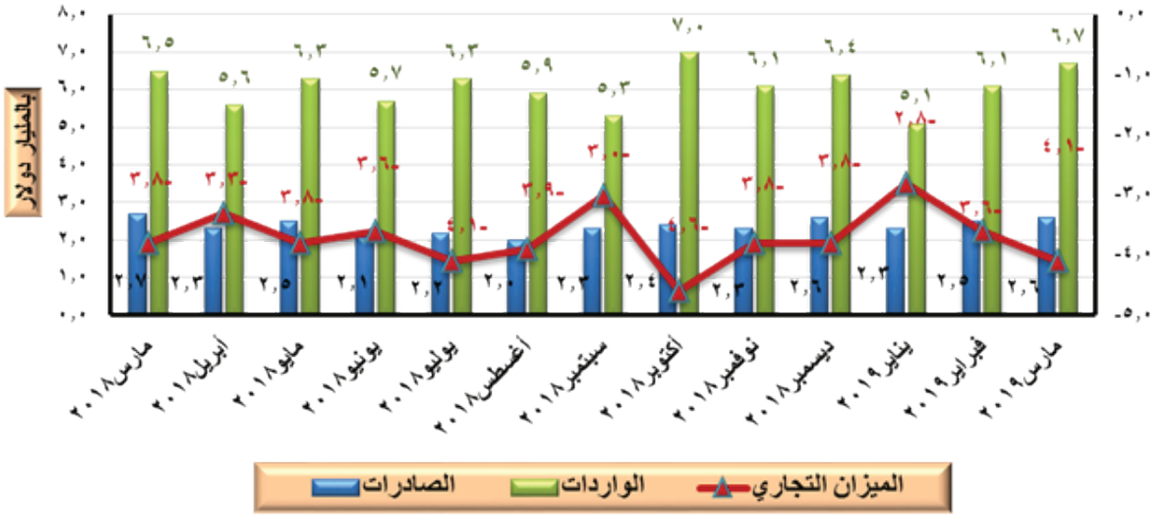

عجز ميزان المدفوعات

سجل ميزان المدفوعات للاقتصاد المصري عجزًا بقيمة ١,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩/١٨، مقابل فائض بنحو ٥,٦ مليار دولار في النصف الأول من ٢٠١٨/١٧، وأشارت البيانات الصادرة عن البنك المركزي، إلى أن عجز ميزان المدفوعات نتج عن تسجيل حساب المعاملات الجارية عجزًا بنحو ٣,٨ مليار دولار، من ٣,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وأيضا لتراجع فائض الحساب الرأسمالي والمالي ليسجل ١,٧ مليار دولار، مقابل ١٠,٤ مليار دولار.

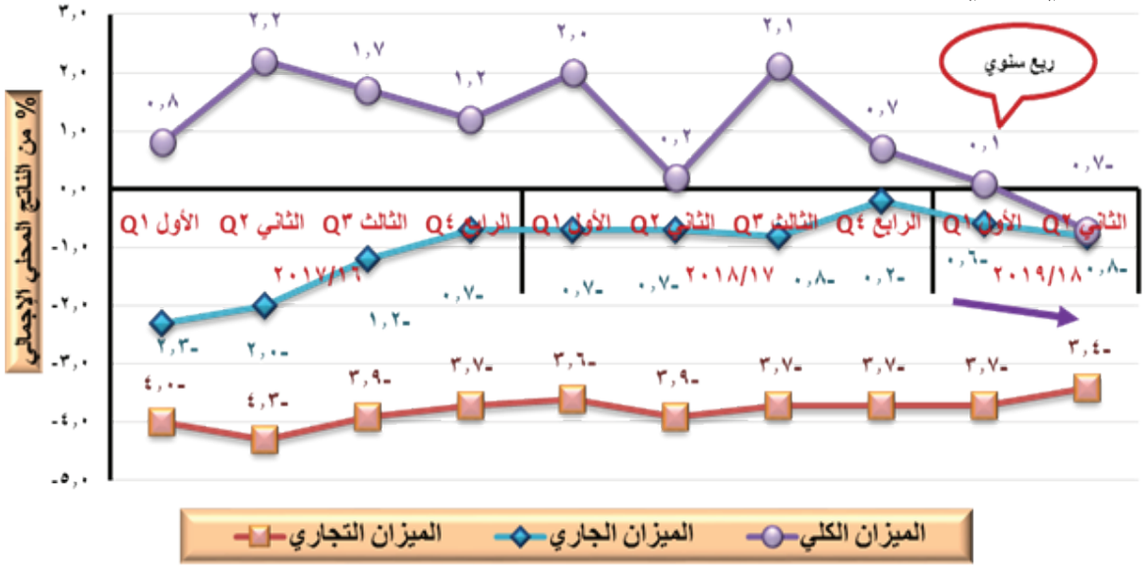

قانون التأمينات الاجتماعية الجديد

• مشروع قانون التأمينات والمعاشات الجديد أحد أهم التشريعات التي أقرها مجلس النواب، بدوره المنعقد في شهر يوليه ٢٠١٩ ، والذى جاء متوافقاً مع نصوص الدستور ومعالجاً للثغرات الموجودة بالتشريعات الحالية ومتوافقًا مع الأتفاقيات الدولية والإقليمية فى مجال الحماية الاجتماعية.

• يسهم القانون في فض التشابكات المالية بين الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية والخزانة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومى .

• تم دمج قوانين التأمين الاجتماعى، فى قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد، وأصبحت هذه القوانين عبارة عن قانون موحد للتأمينات.

• يتم تأسيس صندوق مالي موحد لجميع الفئات المؤمن عليهم.

• سيبدأ العمل به إعتباراً من أول يناير ٢٠٢٠.

بعض مزايا القانون الجديد

• تم وضع حد أدنى للمعاشات لا يقل عن ٦٥٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني.

• زيادة المعاشات بنسبة التضخم بحد أقصى ١٥٪ كل عام.

• شدد قانون التأمينات والمعاشات الجديد على زيادة المعاش الإصابى للفئات التي لا تتقاضى أجرًا، مثل الصبيـــة المتدرجين، والتلاميـــذ الصناعيين من ١٠ جنيهات إلى ما يساوي قيمة الحد الأدنى للمعاش.

• يقر القانون حوافز تشجيعية للتأمين على العمالة غير المنتظمة.

• رفع سن المعاش ليصل إلى ٦٥ سنة، وذلك بحلول عام ٢٠٤٠.

• لأول مرة يتم توفير بدل البطالة في قانون التأمينات الإجتماعية، حيث يتم تمويل بدل البطالة من الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٪ من أجور المؤمن عليهم لديه شهريًا، إضافة إلى ريع استثمار أموال هذا التأمين.

• من مميزات قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الموحد، السماح بالجمع بين أكثر من معاش أو بين المعاش والدخل في حالات معينة لمزيد من العناية بأصحاب هذه الحالات .

شروط إستحقاق المعاش

وضع القانون الجديد حالات معينة لاستحقاق المعاش، هذه الحالات أوضحتها المادة ٢١ من القانون:

١. بلوغ سن الشيخوخة مع توافر مدة اشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لا تقل عن ١٢٠ شهرًا فعلية على الأقل .

٢. انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز الكامل أو العجز الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل.

٣. وبحسب القانون، يستثنى من شرط عدم وجود عمل آخر الحالات التى يصدر بها قرار من رئيس الهيئة بناء على موافقة مجلس الإدارة فى الفئات التالية :

ا. العجز الكامل أو الوفاة أثناء مزاولة العمل أو النشاط.

ب. العجز الكامل أو الوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه، وبشرط عدم تجاوز سن الشيخوخة وعدم صرف تعويض الدفعة الواحدة.

ج. العجز الكامل أو الوفاة بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه متى كانت مدة اشتراكه في التأمين لا تقل عن ١٢٠ شهرًا فعلية على الأقل، وتكون لمدة ١٨٠ شهرًا فعلية بعد خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون، وبشرط عدم تجاوز سن الشيخوخة وعدم صرف تعويض الدفعة الواحدة.

د. انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه لغير بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة.

الفئات المستفيدة من القانون

أولاً: العاملون لدى الغير

• العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات.

• العاملون بوحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها من الوحدات الاقتصادية التابعة لها، بما فى ذلك رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبون فى شركات قطاع الأعمال العام.

• العاملون بالقطاع الخاص الخاضعون لأحكام قانون العمل، مع مراعاة أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة.

- المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل، فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل وتحددهم اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون لديه ويعولهم فعلاً، بشرط توافر الشروط المنصوص عليها فى البند «٣» ويشترط فى البنود «٣ ، ٤ ، ٥» ألا يقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشر.
- وفى حالة التحاق المؤمن عليه بالعمل لدى أكثر من صاحب عمل فلا يعتد ضمن مدة اشتراكه إلا بمدة عمله لدى صاحب عمل واحد، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام تحديد مدة العمل الخاضعة لهذا القانون.

ثانياً: أصحاب الأعمال ومن في حكمهم

- الأفراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطًا تجاريًا أو صناعيًا أو زراعيًا والحرفيون وغيرهم ممن يؤدون نشاطًا أو خدمات لحساب أنفسهم.
- الشركاء المتضامنون فى شركات الأشخاص وشركات التوصية بالأسهم، ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبون فى الشركات المساهمة بالقطاع الخاص، والمديرون فى الشركات ذات المسئولية المحدودة.
- ملاك شركات الشخص الواحد.
- المشتغلون بالمهن الحرة وأعضاء النقابات المهنية.
- الأعضاء المنتجون فى الجمعيات التعاونية الإنتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم.
- مالكو الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فدان فأكثر.
- حائزو الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فدان فأكثر، سواء كانوا ملاكًا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة أو هما معا.
- ملاك العقارات المبنية الذين لا يقل نصيب كل منهم من الدخل السنوي عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك.
- أصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص أو البضائع بما في ذلك وسائل النقل البري والنهري والبحري والجوي.
- الوكلاء التجاريون.
- أصحاب مراكب الصيد الميكانيكية أو الشراعية.
- المأذونون الشرعيون والموثقون المنتدبون من غير الرهبان.
- العمد والمشايخ.
- المرشدون والأدلاء السياحيون وقصاصو الأثر.
- الأدباء والفنانون.
- ورثة أصحاب الأعمال فى المنشآت الفردية، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط الخضوع.
- أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية. ويشترط ألا يقل سن المؤمن عليه عن الحادية والعشرين.

ثالثاً: العاملون المصريون في الخارج

- العاملون المرتبطون بعقود عمل شخصية.
- العاملون لحساب أنفسهم.
- المهاجرون من الفئات المشار إليها فى البنود السابقة المحتفظ لهم بالجنسية المصرية.
- العاملون البحريون الذين يعملون على سفن بحرية ترفع علم دولة أجنبية.

رابعاً: العمالة غير المنتظمة

- ملاك العقارات المبنية الذين يقل نصيب كل منهم من الدخل السنوى عن فئة الحد الأدنى لأجر الاشتراك.
- عمال التراحيل.

• صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين ومنادي السيارات وموزعو الصحف وماسحو الأحذية المتجولين وغيرهم من الفئات المماثلة والحرفيين.

• خدم المنازل ومن فى حكمهم الذين يعملون داخل المنازل.

• محفظي وقراء القرآن الكريم.

• خدام الكنيسة.

• ورثة أصحاب الأعمال فى المنشآت الفردية غير الخاضعين للبند ثانيًا متى توافرت فى شأنهم الشروط الآتية:

أ- ألا يعمل بالمنشأة عمال وقت وفاة مورثها.

ب- أن يكون نصيب الوارث من الدخل السنوي للمنشأة المتخذ أساساً لربط الضريبة على الدخل أقل من الحد الأدنى لأجر الإشتراك.

ج-ألا يكون قائماً بإدارة المنشأة.

• العاملون المؤقتون في الزراعة سواء فى الحقول والحدائق والبساتين أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو في المناحل أو في أراضي الإستصلاح والإستزراع.

ويقصد بالعاملين المؤقتين من تقل مدة عملهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة أو كان العمل الذي يزاولونه لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط.

• حائزو الأراضي الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن فدان سواء كانوا ملاكًا أو مستأجرين .

• ملاك الأراضي الزراعية «غير الحائزين لها» ممن تقل ملكيتهم عن فدان.

المستحقين للمعاش في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش

• المستحقون لتقاضي المعاش حال وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش، هم الأرمل والأرملة والأبناء والبنات والوالدين والإخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الإستحقاق المنصوص عليها في قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الجديد.

• لا يحق للأرمل المتزوج من أخرى الحصول على معاش حال وفاة زوجته.

• يشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات بالإضافة إلى شروط استحقاق الأبناء والبنات أن يثبت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش إياهم وفقًا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

• إذا توافرت في أحد المستحقين شروط الإستحقاق لأكثر من معاش من الهيئة ومن الخزانة العامة فلا يستحق منها إلا معاشًا واحدًا، إلا في استثناءات معينة مثل :

• الالتحاق بأي عمل والحصول منه على دخل صاف يساوي قيمة المعاش أو يزيد عليه، فإذا نقص الدخل عن المعاش صرف إليه الفرق في تاريخ إلتحاقة بالعمل .

حصص إشتراكات تأمين الشيخوخةوالعجز والوفاة

العمالة المنتظمة

- للفئات العاملة لدى الغير، وفقًا لما يلي:
- الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٢ ٪ من أجور المؤمن عليهم من العاملين لديه شهريًا.
- الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ٩٪ من أجره شهريًا.
- بالنسبة لأصحاب الأعمال والعاملين المصريين في الخارج تحدد اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لأصحاب الأعمال والعاملين المصريين في الخارج، بواقع ٢١٪ من دخل الاشتراك الشهري الذي يختاره المؤمن عليه من الجدول المرفق باللائحة التنفيذية لهذا القانون.

العمالة غير المنتظمة

- وفقًا لما نص عليه قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الجديد، فإن اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بالنسبة لفئات العمالة غير المنتظمة مثل الباعة الجائلين وعمال التراحيل يتم تحديدها كالتالى:
- الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ٩٪ من الحد الأدنى لأجر الأشتراك شهريًا.
- مساهمة الخزانة العامة بواقع ١٢ ٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهريًا.

الزيادة السنوية للمعاشات

- وفقا لما جاء في قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الجديد، فإن المعاشات المستحقة تزداد في٣٠ يونيو من كل عام اعتبارًا من أول يوليو.
- وتزداد المعاشات حسب نسبة معدل التضخم بحد أقصى لنسبة الزيادة ١٥٪ ولا تزيد قيمة الزيادة في المعاش عن نسبة الزيادة منسوبة إلى الحد الأقصى لأجر الاشتراك الشهري فى ٣٠ يونيو من كل عام.
- ويتحمل صندوق التأمين الإجتماعي بنسبة الزيادة عن جزء المعاش الذي يلتزم به، كما تتحمل الخزانة العامة بباقي قيمة الزيادة.
- وفقًا لما نص عليه قانون المعاشات الجديد، يستحق صاحب معاش العجز الكامل المستديم والولد العاجز عن الكسب إعانة عجز تقدر بـ«٢٠٪» شهريا من قيمة ما يستحقه من معاش وزيادته، إذا قررت الهيئة المعنية بالتأمين الصحى الشامل أنه يحتاج إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية، وتقطع هذه الإعانة في حالة الألتحاق بعمل، أو زوال الحالة وفقًا لما تقرره الهيئة المشار إليها أو وفاته.

وزارة التضامن الاجتماعي

الفقاعة العقارية

مفهوم الفقاعة العقارية و أسبابها

- مفهوم الفقاعة العقارية يعرف بأنه طفرة غير عادية تحدث في أسعار العقارات لتصل إلى مستوى أكبر من قيمتها الحقيقية في السوق ، فهي تعتبر زيادة غير عقلانية نتيجة لسلسلة زيادات متوالية في الطلب على العقارات يقابلها عرض محدود من العقارات، وتأخر قوى العرض في الاستجابة لهذا الطلب بسبب بطء عملية بناء وبيع المنازل .

- ويرتفع الطلب على العقارات حينما يستقر الاقتصاد وتزداد معدلات النمو، عندها يشعر المستثمرون بأن العقار هو مستقبل آمن لمدخراتهم، بالإضافة إلى دخول المضاربين للسوق العقاري للشراء بغرض المضاربة وإعادة البيع فتزداد أسعار العقارات زيادة مضطردة .

- ونتيجة لوصول الأسعار إلى مستوى أعلى من المقدرة الشرائية لفئات كبيرة يبدأ الطلب في الإنخفاض مرة أخرى في الوقـــت الذي يشهد السوق فيه وفرة في المعروض مما يؤدي إلى انكماش حاد وصولاً لمرحلة السقوط أو الإنهيارفي السوق العقاري، وهو ما يؤثر سلبًا على القطاع والاقتصاد ككل.

- ومما يساعد على تفاقم الأزمة قيام البنوك بالتساهل في شروط الإئتمان ويصبح الناس أكثر ميلاً إلى أخذ قروض غير مدروسة من البنوك لشراء العقارات، وغالباً ما يتسبب ذلك في فقاعة عقارية.

مشاكل الفقاعة العقارية

- عادة ما يشكل إكتشاف فقاعة عقارية تحدياً صعباً حتى تنفجر تلك الفقاعة، في اللحظة التي يصطدم فيها العرض المتزايد للعقارات في السوق مع توقف أو قلة الطلب.

- فزيادة أسعار العقارات المفاجئة تعني أيضاً أن معظم الناس الآن لا يستطيعون شراء العقارات التي كان يمكنهم شرائها فيما سبق في الظروف العادية، فيحجم المستثمر الواعي عن الشراء ، بينما المضاربون ومن يقومون بأخذ قروض خطرة من البنوك يقومون بشراء العقارات.

- والأكثر من ذلك أن حدوث فقاعة عقارية لا يؤثر على سوق العقارات وحسب، بل يؤثر على الإقتصاد بأكمله، كما أنه يؤدي إلى عدم قدرة عام على الشراء مما يدفع بالمزيد من الناس للاتجاه إلى القروض والائتمان غير المدروس، وبعد أن تنفجر الفقاعة يخسر العديد من الناس منازلهم و مدخراتهم.

طبيعة السوق العقاري المصري

• مساهمة القطاع العقـــاري في الناتج المحلي الإجمالي

- ينمو قطاع العقارات بمعدل يساوي أو يزيد عن ضعف معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

- ترتفع نسبة مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ١٦,٢٪ .

- ومنذ ٢٠١٣، نما قطاع التشييد والبناء بمعدل أكبر من ٧٪، في حين لم يتخطَّ معدل النمو الاقتصادي متوسط ٣-٤٪.

- ساعد هذا النمو المطرد للقطاعين، التشييد والبناء وقطاع الأنشطة العقارية، على زيادة الوزن النسبي للقطاعين من الناتج المحلي الإجمالي. ففي العام السابق فقط، أصبح الوزن النسبي للقطاعين معًا حوالي ١٦٪ من الناتج المحلي، وهو ماجعل كثيرًا من المطوريـــن العقارييـــن والخبـــراء في القطاع يعتقدون أنه أصبح قاطرة النمو، وهو تصور صحيح بالفعل، فمعدلات النمو العالية التي يحققها القطاعان تؤدي بالتبعية لنمو الناتج المحلي.

- ففي السنة السابقة فقط كان معدل نمو قطاع البناء والتشييد فقط حوالي ١٠٪ بحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن البنك المركزي، بينما لم يتعدَّ معدل النمو ٥,٢٪.

- وإذا قررنا أن نضم قطاع التشييد والبناء لقطاع الأنشطة العقارية، يصبح إجمالي القطاعين ١٦,٤٪ كوزن نسبي من الناتج المحلي، أي أن قطاع العقارات في مصر يعادل تقريبًا الوزن النسبي للقطاع الصناعي في مصر بأكمله.

• الأحداث التي يمر بها القطاع العقاري المصري

- شهدت سوق العقارات المصرية ، أحداثاً بارزة غيّرت ملامح القطاع العقاري، وكانـــت بدايتها مع تضرر السوق بشدة بعد ثورة يناير ٢٠١١ ثم توقف للمشاريع لانخفاض الطلب، لتأتي بعد ذلك طفرةٌ قوية عقب تعويم الجنيه، وشهد خلالها القطاع نشاطًا قوياً بزيادة المشروعات وحجم المبيعات.

- النظام المالي العقاري في مصر يعتمد على النقد وليس على الائتمان، ولا يوجد سوق للأسهم العقارية .

- مظاهر الأزمة تتمثل في محاولات المطورين العقاريين تسهيل إجراءات البيع بشكل مبالغ فيه، وهناك حرص واضح من البنوك على التعامل مع إقراض القطاع العقاري، واتجهت الشركات لتقليل حجم ومساحات الوحدات السكنية لتسهيل عمليات البيع.

- لذا يشهد السوق العقاري في مصر زخماً متزايدًا من المعروض مع كثرة مشاريع المطورين العقاريين و التي تتجه لبناء العقارات الفخمة التي تناسب طموحات الطبقة الوسطى والعليا في الادخار في أصل ثابت مثل العقار.

- ونتيجة لدخول الدولة كلاعب رئيسي في السوق العقاري من خلال التخطيط لإنشاء ١٥ مدينة جديدة تتصدرها العاصمة الإدارية، واقتحامها لمجال الإسكان الفاخر علاوة على ما تقوم به من مشاريع لتوفر للمواطنين وحدات عقارية بأسعار مناسبة، ويكون فيها هامش ربح معقول، أدى هذا كله إلى زيادة المعروض بدرجة أكبر من إستيعاب السوق .

- كما يوجد في مصر سوق غير رسمي كبير لا نعرف حجم التضخم في أسعار العقارات فيه على وجه الدقة، أيضًا، لا يقدم لنا المطورون العقاريون في السوق الرسمي سواء في القطاع العام أو الخاص أي أرقام واضحة عن التضخم في أسعار العقارات.

- فهذا السوق غير الرسمي استوعب ما يقرب من ٧٩٪ من الزيادة السكانية في مصر في الفترة بين ١٩٩٦- ٢٠٠٦؛ بينما لم تستوعب المدن الجديدة الرسمية إلا ما يقرب من ١٥٪.

- فبينما تستمر الأزمة الاقتصادية في مصر، يستفيد القطاع العقاري من التسهيلات التي تقدمها الدولة ومن الاستثمارات التي تضخها في قطاع العقارات والبناء والتشييد، خاصة المشاريع الكبرى للمدن الجديدة على رأسها العاصمة الإدارية الجديدة.

- السوق العقارية المصرية ستظل جذابة لوجود مليون حالة زواج سنوياً، وبالتالي تزايد الطلب على المساكن الجديدة خاصة ذات المساحات الصغيرة.

- ويرى خبراء أن القطاعَ العَقاري غير مساره وبدأ التراجع وضعفت المبيعات، بعد مرحلة من الانتعاش التي اعقبت تعويم سعر صرف العملة، والتي جعلت من عام ٢٠١٧ عاماً ذهبياً أنتعشت فيه مبيعات العقار.

هل الأزمة تمثل فقاعة عقارية وكيفية الخروج منها

- لا تمثل الأزمة مشكلة فقاعة حقيقية و لكنها ظروف صعوبة بيع المعروض الكبير من العقارات (ولا تمثل ركوداً)، لكن هناك حاجة ملحة لمراجعة التطورات في ديناميكية القطاع حتى لا ندخل في واحدة من الأزمات التى تؤثر على الاقتصاد ككل.

- فالفقاعة العقارية ترتبط بالأسواق التي تبيع الوحدات السكنية عبر القروض العقارية بشكل أساسي، وهذا لا يحدث في مصر. فالفقاعة العقارية تحدث في الدول التي يكون فيها نسبة التمويل العقاري مرتفعة، حيث يقترض العملاء من البنوك أو الشركات من أجل شراء وحداتهم السكنية،و في مصر، نسبة التمويل العقاري ضعيفةجدا".

- ثقة المطورين العقاريين في تعافي السوق بحلول العام ٢٠٢٠ تتزايد بقوة، يعتقد كثيرون أن القفزات الكبيرة في أسعار العقارات التي حدثت بالعام الأول بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصري، قد لا تتكرر مرة أخرى.

- عودة العقار إلى القيام بدوره الأساسي، أن يكون «مسكنًا»، بعد أن أصبح مخزن للقيمة، فقد أصبح الجميع مقتنعًا بأن أفضل مخزن لقيمة المال هو العقار؛ فالعقارات أسعارها تزيد سنويًّا على الأقل بمعدلات أكبر من معدلات الفائدة البنكية، حتى على الرغم من الأرتفاع الشديد لأسعار الفائدة بعد التعويم لما يقارب ١٦-٢٠٪. وحتى إن لم تكن الأرقام صحيحة، أي كانت معدلات الفائدة البنكية أكبر من الزيادة في سعر عقارات معينة، فيكفي أن يقتنع الجميع بذلك ليُقبلوا على شراء المزيد من الوحدات وتخزينها لإعادة بيعها مرة أخرى.

- الحاجة إلى الدراسة الخاصة بتقدير حجم الطلب ونوعه لتوجيه سياسات الإسكان المستقبلية نحو تلبية هذا الطلب، كما أوصت بأهمية حل مشكلة إدارة منظومة أراضي الدولة.

صناعة السيارات الكهربائية في مصر

السيارات عامل من العوامل المؤثرة في رفع درجة حرارة الأرض، بما تخلفه من انبعاثات كربونية ناتجة عن عملية احتراق الوقود داخل محركاتها، وذلك دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق نظامًا أكثر صرامة خاص بالانبعاثات الكربونية للسيارات وتم تفعيلة مطلع سبتمبر ٢٠١٨.

وقامت العشرات من الكيانات الصناعية الكبرى في مجال السيارات بالعمل لتحديث وابتكار حلولًا جديدة ومحركات قادرة على استهلاك الحد الأدنى من الوقود وتقديم الحد الأقصى من الأداء، بما في ذلك السيارات الهجينة التي تجمع بين الوقود والكهرباء. وذلك تماشيًا مع التوجهات العالمية الرامية إلى تقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن حرق الوقود بأشكاله والتي تؤثر سلبًا على حياة البشر والبيئة، بالإضافة إلى التوفير في الإنفاق على المحروقات بشكل عام.

أكدت وكالة الطاقة الدولية، في تقرير صادر عنها خلال العام الحالي ٢٠١٩، أن عدد السيارات الكهربائية على الطرق في عام ٢٠١٧ بلغ نحو ٣,١ مليون في جميع أنحاء العالم، وتوقعت "الطاقة الدولية" تضاعف هذا العدد ٣ مرات بحلول عام ٢٠٢٠، بينما رجحت أن يرتفع عدد السيارات الكهربائية إلى ١٢٥ مليونا في عام ٢٠٣٠.

وتوقعت بلومبرج في تقرير لها أن عام ٢٠٤٠ سيشهد تطوراً ملحوظاً في إنتاج وبيع السيارات الكهربائية، وأنه خلال السنوات المقبلة ستسجل مبيعات هذه السيارات ٦٠ مليون سيارة سنوياً. وأكدت أن دولا مثل الصين، وألمانيا، والولايات المتحدة هي الأكثر جاهزية خلال الفترة الحالية لانطلاق هذه السيارات، ومن المتوقع أن تستحوذ الصين على ٤٠٪ من سوق إنتاج السيارات، وألمانيا على ٢٥٪، والولايات المتحدة على ٢٠٪.

أما في مصر، تشير الإحصاءات التي أعدتها وزارة البيئة المصرية أن نحو ٣٠٪ من الانبعاثات الكربونية في العاصمة القاهرة ناتجة عن السيارات المزودة بمحركات تعمل بوقود الديزل. حيث أن الانبعاثات الناتجة عن حافلة نقل ركاب واحدة تساوي ٤ طن من الانبعاثات سنويًا. لذلك الدولة تعمل على إيجاد حلول لخفض هذه النسب ومن هذه الحلول إتاحة السيارات الكهربائية في السوق المصري، لأنها ستسهم بقوة في خفض الانبعاثات خاصة حال الاعتماد عليها في قطاع النقل الجماعي. وذلك طبقا لتصريح مصطفى مراد، نائب وزير البيئة، في كلمته على هامش فعاليات القمة السنوية الخامسة لصناعة السيارات.

استراتيجية مصر لتوطين صناعة السيارات الكهربائية

في الثالث من شهر ابريل ٢٠١٩ كشف الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري إن هناك تكليفات من الرئيس عبدالفتاح السيسي للعمل على توطين صناعة السيارات الكهربائية في مصر، وخلال اجتماع عقده رئيس مجلس الوزراء المصري خصيصا لمتابعة استراتيجية الحكومة لتوطين صناعة السيارات والأتوبيسات الكهربائية في مصر، اعلن أن السيارات الكهربائية "تعد مستقبل الصناعة عالميا"، مؤكدا "سعي الحكومة المصرية تدشين تعاون مع الشركات العالمية التي تعمل في هذا المجال بغرض توطينه، والاستفادة من أحدث التكنولوجيات التي توصلت إليها، حتى تتحول مصر إلى مركز إقليمي لصناعة السيارات الكهربائية وتصديرها إلى الدول العربية والأفريقية".

حيث أنه أمام مصر العديد من الأسواق المفتوحة حال نجاحها فى تصنيع السيارات الكهربائية وتكنولوجيا البنية التحتية لها، فلدى مصر اتفاقيات كأغادير التى تتيح لها المرور إلى الأردن والمغرب وتونس وفلسطين وَلبنان وكذلك الكوميسا «السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا» التى تتيح لمصر المرور إلى جيبوتي، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي ورواندا وبورندي وليبيا وجزر القمر، كل هذه أسواق متاحة أمام القاهرة لكى تتمكن من التصنيع الآن والمرور إليهم لنقل مستقبل السيارات إلى هذه الدول وقيادة التحول بهم.

هدف الاستراتيجية

- عائد اقتصادي باستخدام الكهرباء بدلاً من الوقود التقليدي، وترشيد مخصصات دعم المنتجات البترولية في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجديد ٢٠١٩-٢٠٢٠
- بالإضافة إلى عائد آخر بيئي تقليلاً للانبعاثات الكربونية التي تنتج عن استخدام البنزين والسولار

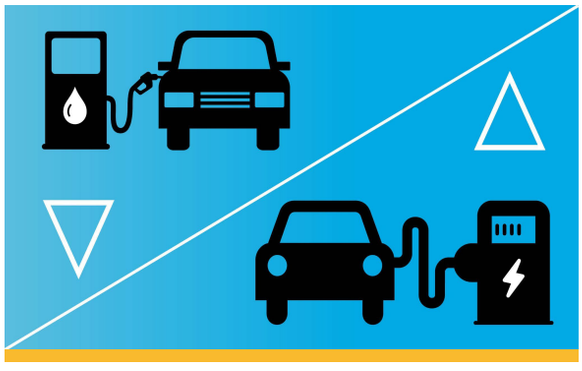

جهود الحكومة المصرية

- أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، قرار رقم ٤١٩ لسنة ٢٠١٨ فى سبتمبر ٢٠١٨، بإعفاء السيارات الكهربائية من الرسوم الجمركية، وذلك تشجيعاً لاستخدام هذه النوعية من السيارات.
- أصدر طارق قابيل، وزير التجارة والصناعة السابق، قرارًا وزاريًا في مارس ٢٠١٨ يسمح باستيراد سيارات الركوب المستعملة التي تعمل بمحرك كهربائي (السيارات الكهربائية)، واشترط القرار ألا يتجاوز عمر السيارات الكهربائية المستعملة المستوردة عن ثلاث سنوات بخلاف سنة الإنتاج حتى تاريخ الشحن أو التملك. لمواجهة عقبة أرتفاع أسعار السيارات الكهربائية.
- شكّلت لجنة في الرابع من أبريل ٢٠١٩، تضم وزارات الإنتاج الحربي، والتنمية المحلية، والتجارة والصناعة، وقطاع الأعمال العام، والنقل، والكهرباء، والبترول، والتعليم العالي، والداخلية، والسياحة، والهيئة العربية للتصنيع، واتحاد الصناعات لدراسة حجم الطلب المتزايد على السيارات والأتوبيسات الكهربائية، واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر، وإقامة شراكات واستثمارات في مجال صناعة السيارات الكهربائية، إضافة إلى التفاوض ودراسة العروض المقدمة من الشركات العالمية العاملة في مجال تصنيع السيارات والأتوبيسات الكهربائية، حتى يتسنى اختيار أفضل العروض التي تحقق أقصى استفادة ممكنة لمصر، وفقًا لاحتياجات السوق المصري من الأتوبيسات والسيارات الكهربائية، وأخذاً في الاعتبار خطط التصدير المستقبلي.
- واصلت مصر منذ أكثر من ثلاث سنوات مضت استعداداتها لاستقبال تكنولوجيا السيارات الكهربائية بالشوارع المصرية، وذلك من خلال إمداد الشوارع والتجمعات السكنية والعامة بعشرات نقاط الشحن الكهربي للسيارات، بالإضافة إلى تخصيص بعض شركات السيارات بالسوق المحلي جزء من استثماراتها لتجهيز مراكز الصيانة وخدمات ما بعد البيع الخاصة بالسيارات الكهربائية.

أمثلة لاتفاقيات مصر لتصنيع السيارات الكهربائية

• في يوليو ٢٠١٨ أعلنت الشركة الهندسية لصناعة السيارات المملوكة للحكومة المصرية الشراكة مع شركة درشال للسيارات، والتي تقضي بتدشين أول خط لتجميع السيارات الكهربائية في مصر، وتشغيل خط إنتاج تصنيع وتجميع الشواحن الكهربائية، وأكدت في بيان آنذاك، أن الشركة لديها خطة استثمارية واسعة، وتستهدف الوصول بصناعة السيارة الكهربائية إلى نسبة تصنيع ٧٠٪ خلال ٥ سنوات، وبطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠ آلاف سيارة في حلول ٢٠٢٣، و٢٠٠٠ شاحن، و٣٠٠٠ محطة شحن.

• في شهر مارس ٢٠١٩ وقعت وزارة قطاع الأعمال مذكرة تفاهم مع شركة "نيسان" اليابانية تمهيدًا لشراكة مع شركة النصر للسيارات التابعة للوزارة، لتصنيع وتجميع السيارات محليًا، وتطوير الشركة.

• في أبريل ٢٠١٩ أبرمت مصر اتفاقية شراكة مع الصين للتصنيع المشترك للسيارات الكهربائية في مصر، ومثل الجانب المصري مصنع ٢٠٠ الحربي وشركة ايموت للتصميمات والاستشارات، فيما وقعها عن الجانب الصيني ممثل لشركة فوتون لصناعة السيارات، وذلك على هامش فعاليات "منتدى الحزام والطريق" المنعقد في بكين.

واخيراً

نجاح السيارات الكهربائية المنتجة فى مصر مرهون بعدد من العوامل، التي من أبرزها مطابقتها للمواصفات المتعلقة بالأمان، وتوافر محطات للشحن السريع، إلى جانب توافر مراكز للصيانة وخدمات ما بعد البيع، إلى جانب أسعار قطع الغيار، والصيانات الدورية لها. وتعمل الدولة على تذليل كافة العقبات التي تواجه هذه الصناعة حيث تسعي الحكومة المصرية لتدشين تعاون مع الشركات العالمية التي تعمل في هذا المجال بغـرض توطينه، والاستفادة من أحدث التكنولوجيات التي توصلت إليها، حتى تتحول مصر إلى مركز إقليمي لصناعة السيارات الكهربائية وتصديرها إلى الدول العربية والأفريقية.

بنك الاستثمار القومي
NIB
تنمية رخاء
NATIONAL INVESTMENT BANK

تنمية مصر رسالتنا

المؤشرات الاقتصادية
ECONOMIC INDICATORS

للحصول على جميع مطبوعاتنا يرجى الاتصال
بالإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار

فريق البحث
investment.support@nib.gov.eg

تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد ببنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة ولا يعتبر البنك مسئولاً عن التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات منها بشرط ذكر المصدر.

بنك الاستثمار القومي

NATIONAL INVESTMENT BANK

تنمية مصر رسالتنا

١٨ ش عبد المجيد الرمالي ـ باب اللوق ـ القاهرة

فاكس : ٢٧٩٢٢١٧٤

investment.support@nib.gov.eg